العدد 182 • أبريل - يونيو 2025

تجاريس

مجلة التجارة والاستثمار الدولية والبينية لمنظمة التعاون الإسلامي

ملف خاص

المنتجات الاستراتيجية والأمن الغذائي

تعزيز نظم الزراعة القوية في منظمة التعاون الإسلامي

مقابلة

السيدة كانديد ليغيدي

رئيسة فدراليات السيدات المقاولات ورائدات الأعمال في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتوغو

« يتمثل دور الحاضنة في اكتشاف ودعم وإبراز مشاريع ريادة الأعمال ذات الإمكانات العالية للنمو وتوليد الوظائف. »

المعرض الخامس للصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

توجهات استراتيجية لتعزيز التكامل في إطار خطة العمل 2025-2035

ريادة الأعمال النسائية في أفريقيا قصص نجاح : المرأة في صلب التنمية الزراعية

ISSN : 2230-1933

المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومقره في الدار البيضاء (المغرب)، هو جهاز فرعي لمنظمة التعاون الإسلامي مكلف بتنمية التجارة والاستثمارات البينية للدول الأعضاء.

من أهدافه الرئيسية:

- تشجيع تنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء؛
- تشجيع الاستثمارات ذات الصلة بتنمية المبادلات التجارية؛
- المساهمة في الترويج لمنتجات الدول الأعضاء وتسهيل دخولها إلى الأسواق الخارجية؛
- العمل على جمع ونشر المعلومات التجارية؛
- تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري والمفاوضات التجارية الدولية؛
- مساعدة المؤسسات ومختلف الفعاليات الاقتصادية.

محاور أنشطة المركز:

التنشيط التجاري

- تشجيع الاتصالات واللقاءات بين رجال الأعمال في الدول الأعضاء؛
- الترويج لمنتجات الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال إقامة المعرض الإسلامي وتنظيم المعارض القطاعية والمتخصصة بصفة منتظمة؛
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء وتعزيز قدرات وكالات تنمية الصادرات.
- تقديم الخدمات الاستشارية والخبرة للدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري.

الاعلام التجاري

- جمع ونشر البيانات التجارية؛
- تطوير قواعد بيانات تجارية يسهل الوصول إليها؛
- مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء وتنظيم مراكز التوثيق وشبكات المعلومات التجارية.

تشجيع الاستثمار

- تشجيع الاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء؛
- تقديم الاستشارات والخبرات للدول الأعضاء في مجال تشجيع الاستثمارات، ولاسيما الاستثمار الموجه نحو التصدير.

الدراسات والبحوث

- نشر تقرير سنوي حول التجارة البينية الإسلامية؛
- إجراء دراسات قطاعية حول المنتجات والأسواق؛
- دراسة السبل والوسائل الكفيلة بالحد من الحواجز التي تعرقل التجارة بين الدول الأعضاء.

التدريب

- تنظيم الندوات والدورات التدريبية
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء هيئة من الخبراء في مختلف مجالات تنمية التجارة.

المفاوضات التجارية الدولية

- مساعدة الدول الأعضاء في المفاوضات التجارية؛
- التحضير وتنظيم المفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الإفتتاحية

بناء المستقبل: نحو سيادة زراعية مشتركة بين دول منظمة التعاون الإسلامي

في عالم يواجه أزمات مناخية متزايدة، وسلاسل إمداد هشة، وطلباً غذائياً متنامياً، لم تعد الزراعة مجرد قطاع إنتاجي فحسب، بل أصبحت ركيزة استراتيجية للأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، والتنمية المستدامة. وتمتلك دول منظمة التعاون الإسلامي مقومات واعدة، تشمل أراضٍ زراعية خصبة، وموارد مائية وفيرة، وقوى عاملة شابة، مما يؤهلها لتوحيد جهودها نحو بناء سيادة زراعية قائمة على التعاون، والابتكار في الإنتاج والتسويق، وجذب الاستثمارات.

قطاع محوري لاقتصادات دول منظمة التعاون الاسلامي

تلعب الزراعة دورا محوريا في اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث توفر 216 مليون فرصة عمل (32% من اليد العاملة) وتسهم بنسبة 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي (4.3%). وبلغ حجم التجارة الزراعية البينية في 2024 نحو 200 مليار دولار، أي 20% من إجمالي المبادلات التجارية الداخلية. ومع ذلك، تعتمد غالبية الدول الأعضاء بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة العوائد الاقتصادية.

خطة العمل 2025: رؤية استراتيجية واعدة

تضع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 الزراعة في مقدمة أولوياتها لضمان الأمن الغذائي ودعم النمو الاقتصادي. ويُعقد المؤتمر الوزاري للأمن الغذائي والتنمية الزراعية كل عامين ليجمع صناع القرار والباحثين والفاعلين في القطاع من أجل صياغة استراتيجيات مبتكرة. كما تسهم المبادرات التي تطلقها الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة في تطوير سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي، وتعزيز مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي.

دور المركز الإسلامي لتنمية التجارة: محرك للتعاون

على مدى أكثر من ثلاثة عقود، اضطلع المركز الإسلامي لتنمية التجارة بدور محوري في دعم القطاع الزراعي، عبر تنظيم المعارض المتخصصة، وتيسير اللقاءات بين المشترين والبائعين، وإعداد الدراسات الفنية. ويستعد المركز لتنظيم «منتدى الاستثمار لدول منظمة التعاون الإسلامي في إفريقيا تحت شعار «تحرير إمكانات الاستثمار في إفريقيا»، من 2 إلى 4 ديسمبر 2025 في العاصمة المالية باماكو. وسيكون المنتدى منصة استراتيجية لاستقطاب الاستثمارات وبناء شراكات مستدامة في القطاعات الحيوية، مع تركيز خاص على تطوير سلاسل القيمة المحلية والإقليمية، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم تنمية متوازنة للمناطق الريفية.

ثلاث أولويات لبناء زراعة أكثر صمودا

يستلزم تعزيز السيادة الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي التركيز على ثلاثة محاور رئيسية:

1. تنسيق السياسات الزراعية: عبر تقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتوحيد المعايير لتيسير التبادل الزراعي.
2. الاستثمار في البنية التحتية: من خلال تطوير النقل واللوجستيات، والصناعات التحويلية الزراعية، ودعم البحث العلمي لرفع القدرة التنافسية.
3. بناء سلاسل قيمة إقليمية: عبر تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحشد الموارد من مؤسسات مثل البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

نداء إلى توحيد الجهود

إن تحقيق السيادة الغذائية يتطلب تعزيز التكامل والتعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي. فبفضل استثمار الموارد المشتركة، وتثمين المعارف المحلية، وتبني رؤية جماعية، يمكن للزراعة أن تصبح رافعة رئيسية لنهضة مستدامة وازدهار طويل الأمد. والمستقبل يبدأ اليوم، عبر شراكة زراعية تضامنية وطموحة تضع الإنسان والأرض في صميم المسار التنموي.

السيدة لطيفة البوعبدلاوي
المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة

الفهرس

العدد 182 • أبريل - يونيو 2025

أخبار منظمة التعاون الإسلامي

03 الرئيس الفلسطيني محمود عباس يستقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

04 سعادة السيد حسين إبراهيم طه في المنتدى الدولي لتعزيز النزاهة في قطاع السياحة 10 مايو 2025

05 تمكين المرأة: منظمة التعاون الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة توقعان مذكرة تفاهم جديدة

06 منظمة التعاون الإسلامي تنظم ورشة عمل حول إدارة استخدام المياه للزراعة بالرباط

أخبار المركز الإسلامي لتنمية التجارة

07 الدورة الخامسة لمعرض الصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي

14 ورشة عمل افتراضية حول إعداد استراتيجية تسويقية فعّالة للسنغال

كوجهة سياحية 6–7 مايو 2025

14 تعزيز الجهود لتيسير النقل في الدول الأعضاء غير الساحلية في منظمة التعاون الإسلامي، 30-29 أبريل 2025

15 الدورة الرابعة عشرة لملتقى الاستثمار السنوي بأبوظبي AIM 2025

17 ندوة إقليمية عبر الإنترنت حول تقديم إصدار 2024 من تقرير حالة أسواق المنتجات الزراعية لدول مجموعة الدول العربية في منظمة التعاون الإسلامي، 8 مايو 2025

18 ترويج التجارة والاستثمار في صدارة أعمال الدورة الـ 42 لمجلس إدارة المركز الإسلامي لتنمية التجارة

ملف خاص

20 المنتجات الاستراتيجية والأمن الغذائي : تعزيز نظم الزراعة القوية في منظمة التعاون الإسلامي

مقابلة

26 السيدة كانديد ليغيدي، رئيسة فدراليات السيدات المقاولات ورائدات الأعمال في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتوغو

مقالات وأخبار

28 توجهات استراتيجية لتعزيز التكامل في إطار خطة العمل 2025-2035

32 المرأة في صلب التنمية الزراعية

34 توصيات رئيسية لفائدة دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن آلية تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول

الأخبار الدولية

38 جيتكس أفريقيا المغرب 2025

39 منتدى الرؤساء التنفيذيين في أفريقيا 2025 يختتم أعماله باتفاقيات رئيسية ويدعو إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص

40 منتدى حلال المغرب 2025

أخبار الدول

42 تحالفات استراتيجية تعزز ازدهار السياحة المصرية على طول ساحل البحر المتوسط

43 باكستان تراهن على الاقتصاد الأزرق لتصبح قوة بحرية إقليمية

44 كوريا الجنوبية والمغرب يسعيان إلى إطلاق مبكر لمفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية

45 نيجيريا توقع على تعريفات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

45 دخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة والأردن (CEPA) حيز النفاذ

تيجاريس صادر عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة | ISSN : 2230-1933

مديرة النشر السيدة لطيفة البوعبدلاوي • **هيئة التحرير** السيدة لطيفة البوعبدلاوي، السيد مامودو بوكار سال، السيدة كادياتو ديالو، السيد إسماعيل تاقي، السيد شريف الحمراوي، • **التصميم والتصفيف** سمير طبيش • **إنجاز** تحدي إفريقيا للنشر• **الناشر** المركز الإسلامي لتنمية التجارة برج حبوس 11/12 الطابق 20000 الدار البيضاء-المغرب www.icdt@icdt-oic.org -icdt-cidc.org

الرئيس الفلسطيني محمود عباس يستقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

استقبل فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه في 5 ماي 2025 . خلال لقائهما، قدّم الرئيس الفلسطيني للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي عرضًا حول تطورات القضية الفلسطينية، وأعـرب عن تقديره للدعم المستمر الذي تقدمه المنظمة للقضية، مؤكّدًا على أهمية موقف موحّد في هذا الشأن.

وجدّد الأمين العام التأكيد على دعم منظمة التعاون الإسلامي الثابت للقضية الفلسطينية، القضية المركزية بالنسبة للمنظمة، مشدّدًا على وجوب توحيد جهود الأمّـة الإسلامية والمجتمع الـدولي، وذلـك لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة، وعلى رأسها إقامة دولة فلسطينية مستقلة والقدس عاصمة لها . ■

سعادة السيد حسين إبراهيم طه في المنتدى الدولي لتعزيز النزاهة في قطاع السياحة 10 مايو 2025

شارك سعادة السفير حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في المنتدى الدولي لتعزيز النزاهة في قطاع السياحة، الذي نظمته المملكة العربية السعودية وجمهورية جزر المالديف بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في يومَي 6 و7 مايو 2025، على جزيرة لانكانفينولهو في جزر المالديف.

شهد المنتدى مشاركة كبيرة من دول منظمة التعاون الإسلامي، وبرعاية فخمة من قبل نائب رئيس جمهورية جزر المالديف، وسط حضور أكثر من 190 مسؤولًا وخبيرًا من 50 دولة، مثلّوا وكالات حكومية ومنظمات محلية ودولية مهتمة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في قطاع السياحة.

وأعرب الأمين العام في كلمته عن شكره وتقديره لهيئة مكافحة الفساد والرقابة في المملكة العربية السعودية وهيئة مكافحة الفساد في جمهورية المالديف على مساهمتهما في جهود منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز النزاهة في قطاع السياحة. وفي الجلسة الختامية للمنتدى، ألقى معالي الدكتور ناصر بن أحمد أبا الخيل، نائب رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة، كلمةً أبرز فيها أهمية «اتفاق مكة المكرمة» للتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون في الدول الأعضاء لمكافحة الفساد. وأكد على ضرورة توقيع الدول الأعضاء على الاتفاقية بسرعة وتصديقها لتفعيلها وتحقيق النتائج المرجوة منها.

كما شكل المنتدى فرصةً هامةً لتوسيع الشراكات وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، والمساهمة في بناء أنظمة سياحية قائمة على الثقة والشفافية بين جميع الفاعلين في القطاع السياحي في دول المنظمة. ■

تمكين المرأة: منظمة التعاون الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة توقعان مذكرة تفاهم جديدة

في إطار سعي منظمة التعاون الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، لتعزيز التزامهما المشترك بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وقعت منظمة التعاون الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مذكرة تفاهم جديدة بشأن تمكين المرأة في العالم الإسلامي على هامش الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة المنعقدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وبهذه المناسبة، أكد سعادة السفير حميد أ. أوبلويرو، المراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، على أهمية التعاون المتجدد بين المؤسستين، وأشار إلى أن هذا البروتوكول يعد إنجازاً جديداً في التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ووفقا لسعادة السيدة أوبلويرو، فإن هذا التوقيع دليل واضح على الالتزام المشترك للمؤسستين بالنهوض بحقوق المرأة ورفاهيتها في جميع أنحاء العالم. كما انتهز معاليه الفرصة للتأكيد على اهتمام منظمة التعاون الإسلامي البالغ بقضية المرأة ومبادراتها الأخيرة في هذا المجال، ولا سيما إنشاء منظمة تنمية المرأة في القاهرة. وأضاف أن كل هذه الجهود تعكس التزام منظمة التعاون الإسلامي بتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد، وترسيخ ريادتها في بلداننا وحمايتها من التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

ومن جانبها، رحبت الدكتورة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتوقيع البروتوكول، وأفادت أن الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون الإسلامي تقوم على رؤية مشتركة لتمكين المرأة في جميع جوانب الحياة، حيث توفر إطاراً متيناً للمبادرات الاستراتيجية التي تستهدف تمكين المـرأة اقتصادياً وتعزيز دورها القيادي وحماية حقوقها سواء في دول المنظمة أو على الصعيد العالمي.

وأخـيراً، رحبت الدكتورة بحوث بجهود منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بوضع المرأة في العالم الإسلامي، وأكدت التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم هذه المبادرات من خلال خبراتها ومواردها وأنشطة الدعوة التي تقوم بها . ■

منظمة التعاون الإسلامي تنظم ورشة عمل حول إدارة استخدام المياه للزراعة بالرباط

نظّمت منظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع المؤسسات المعنية التابعة لها، ورشة عمل حول إدارة استخدام المياه في الزراعة في الدول الأعضاء، وذلك في الفترة من *26* إلى *28* مايو *2025*، بمقر الإيسيسكو في الرباط.

عرفت الورشة مشاركة أكثر من 20 دولة عضو، وهدفت إلى تحديد التحديات المرتبطة بإدارة واستخدام المياه في القطاع الزراعي والعمل على معالجتها. وخلال كلمته الافتتاحية، أشار السيد عبدالنور سيكندي، المدير العام لإدارة العلوم والتكنولوجيا في منظمة التعاون الإسلامي، إلى أن ندرة المياه ما زالت تمثل مشكلة حرجة تواجه العديد من دول المنظمة. وشدّد على الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي والتضامن الفعال والتعاون المعزز لمواجهة التحديات المشتركة، كما أبرز أهمية دعم رأس المال البشري من خلال الاستثمار في بناء القدرات وتشجيع مبادرات تبادل المعرفة بين الدول الأعضاء.

وبهذه المناسبة، أشاد معالي الدكتور عبد الإله بنعرفه، المدير العام المساعد لليونسكو، بمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها لدورها الفاعل في تعزيز التنمية المستدامة من خلال مبادرات التعاون. كما أكّد على أهمية اعتبار مسألة ندرة المياه أولوية قصوى، مثنيًا على جهود المنظمة في دعم الدول الأعضاء لاعتماد حلول مبتكرة في هذا المجال.

ومن جانبه، أشار المدير التنفيذي للشبكة الإسلامية المشتركة لتنمية وإدارة الموارد المائية (INWRDAM) إلى أن المياه والزراعة تُشكّلان العمود الفقري للمجتمعات في الدول الإسلامية، ومع ذلك، فإن هذين القطاعين يواجهان ضغوطًا هائلة بسبب تغيّر المناخ، واستنزاف الموارد، والممارسات والعادات الضارة، إضافة إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يُهدد أسس الأمن الغذائي والمائي.

وقد أقرّ المشاركون خلال هذا اللقاء بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته الدول الأعضاء في البحث عن حلول مبتكرة وتكنولوجيا متقدمة لإدارة استخدام المياه في الزراعة، وأكدوا على أهمية تكثيف الجهود لضمان استدامة المياه على المدى الطويل، ودعم التنمية في القطاع الزراعي والاجتماعي والاقتصادي للدول الأعضاء.

ومن الجدير بالذكر أن التوصيات والاستنتاجات الصادرة عن هذه الورشة ستُعرض للمتابعة في المؤتمر الإسلامي المقبل للوزراء المعنيين بالمياه، المزمع عقده في جدة خلال أكتوبر 2025. ■

الدورة الخامسة لمعرض الصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي

تنفيذًا للقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية الأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، المنعقدة في نوفمبر *2024* بمدينة إسطنبول – جمهورية تركيا، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تحت رعاية وزارة الصحة والعمل الاجتماعي في جمهورية السنغال، الدورة الخامسة من معرض الصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال الفترة الممتدة من *15* إلى *19* أبريل *2025*، بمركز المعارض الدولي في داكار، بالتعاون مع المركز الدولي للتجارة الخارجية في السنغال (*CICES*). وقد نُظم هذا الحدث بالتزامن مع الدورة العاشرة للمعرض الدولي للصحة والمعدات الطبية في داكار (*SISDAK*)، تحت شعار: "الصحة: رافعة للتنمية الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي". وكان كل من المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية ضيفَي الشرف والتميز على التوالي في هذه الدورة.

جمع المعرض طيفًا واسعًا من المجالات، شمل الصناعات الدوائية، وعارضي خدمات الرعاية الصحية، والمتخصصين في التغذية والحمية، وموردي المعدات الطبية والجراحية، ومراكز العلاج والعناية، والمؤسسات التعليمية والتكوينية في المجال الطبي. وقد شكّل هذا المعرض منصة حقيقية للتبادل وخلق فرص الأعمال بين مختلف الفاعلين في قطاع الصحة من الدول الأعضاء في المنظمة..

كما لعب دورًا محفزًا في بناء علاقات تجارية وشراكات استراتيجية، من خلال التفاعل المباشر والفعال بين الفاعلين الاقتصاديين، مما ساعد على إبرام صفقات مهمة وتعزيز التعاون التجاري داخل الفضاء الإسلامي في مجال الصحة والخدمات المرتبطة بها.
وقد تمحور المعرض حول المحاور التالية:

سجّلت هذه الطبعة الخامسة من «معرض الصحة لدول منظمة التعاون الإسلامي» مشاركة 40 دولة كعارضين وزوار من بين الدول الأعضاء في المنظمة، أي ما يعادل

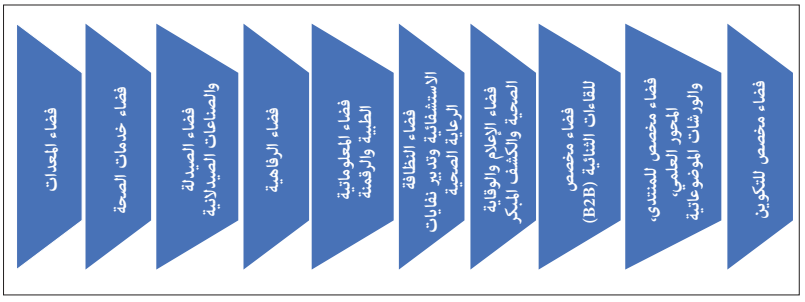

70% من دولها. وقد فاق هذا الرقم بكثير الهدف المبدئي الذي تم تحديده في 25 دولة كمؤشر رئيسي للأداء لمشاركة الدول الأعضاء.

شارك في المعرض أيضًا دول غير أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: الصين، فرنسا، وإسبانيا. ويجدر التنويه إلى أن المركز الإسلامي للتنمية التجارة والبنك العربي الأفريقي للتنمية قاما برعاية مشاركة رائدات الأعمال من: بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، غامبيا، غينيا كوناكري، موريتانيا، مالي، النيجر، السنغال، تشاد، وتوغو.

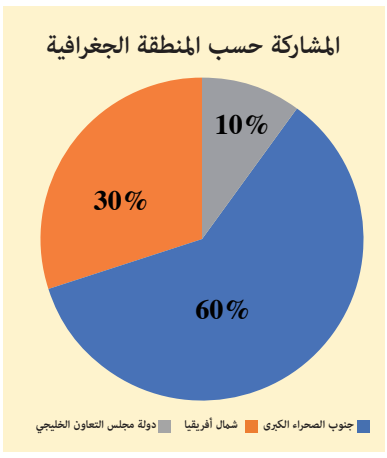

كما شهد المعرض مشاركة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية.

حفل الافتتاح:

في يوم الثلاثاء 15 أبريل 2025، قام الدكتور إبراهيم سي، وزير الصحة والعمل الاجتماعي، بافتتاح المعرض. وقد تمت مراسم الافتتاح بحضور ممثل سعادة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والمديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، إلى جانب معالي سفراء المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى السلك الدبلوماسي المعتمد في داكار.

وفي كلمته الافتتاحية، أكّد الوزير على الأهمية الحاسمة للصحة باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مشدّدًا على أن هذا المعرض يُشكّل فرصة استثنائية للتبادل العلمي والتعرّف على المستجدات للمهنيين الصحيين في السنغال ودول منظمة التعاون الإسلامي.

وتماشيًا مع رؤية فخامة السيد باسيرو ديوماي ديخار فاي، رئيس جمهورية السنغال، ورؤية «السنغال 2050»، أبرز المعرض، بالتزامن مع الدورة العاشرة من SISDAK 2025، الأولويات الوطنية للسنغال مثل التغطية الصحية الشاملة، ورقمنة النظام الصحي، وتطوير الصناعة الصيدلانية المحلية، وتعزيز الحماية الاجتماعية.

وشهد المنتدى أيضًا إلقاء كلمات من قبل:

• السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة؛

• فخامة السيد حسن ناصيري، سفير المملكة المغربية المعتمد لدى السنغال؛

• السيد عبدالنور سيكندي، ممثل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والمدير العام لإدارة العلوم والتكنولوجيا؛

• السيد جاستين كوريا، المدير العام للمركز الدولي للتجارة الخارجية بالسنغال.

وبعد حفل الافتتاح، الذي حظي بتغطية واسعة من وسائل الإعلام المحلية والدولية في المنطقة، وتخللته عروض ثقافية وفلكلورية، قامت الشخصيات الرسمية بجولة في الأجنحة المشاركة التي عرضت أحدث التقنيات في مجال إنتاج الأدوية والمعدات الطبية المقدمة من دول منظمة التعاون الإسلامي.

فعاليات موازية:

نظم المركز الاسلامي لتنمية التجارة الأنشطة التالية على هامش المعرض:

- منتدى رفيع المستوى حول الاستثمار في القطاع الصحي:

تم تنظيم المنتدى بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والوكالة الوطنية السنغالية لتشجيع الاستثمار والأعمال الكبرى (APIX-S.A.) ووزارة الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال. وقد تمحور المؤتمر حول الجلستين التاليتين:

إمكانية الوصول إلى أسواق المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا:

تم تنظيم هذه الحلقة النقاشية حول القضية الرئيسية المتعلقة بإمكانية الوصول إلى أسواق المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا بالتعاون مع مركز التجارة الدولية في جنيف.

وقد تضمنت العروض التالية:

شهادة «حلال» للمنتجات الصيدلانية والتجميلية:

نظمت جلسة النقاش بالشراكة مع معهد التوحيد والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)، والجمعية السنغالية للتقييس (ASN)، وهيئة حلال السنغال. وقد جمع عددًا من الخبراء والمختصين في الصناعة لمناقشة التحديات والفرص المرتبطة بالحصول على شهادة «حلال» في قطاع المنتجات الصيدلانية ومستحضرات التجميل.

كما نُظّمت على هامش المعرض ندوات وجلسات نقاش تناولت بشكل خاص المواضيع التالية:

• إدارة مشاريع البُنى التحتية الصحية؛

الجلسة 1:
ترويج وتطوير القطاع الصحي في دول منظمة التعاون الإسلامي

القطاع الصحي في دول منظمة التعاون الإسلامي

المتحدثة: السيدة لطيفة البوعبدلاوي - المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة

استراتيجيات تطوير القطاع الصحي في السنغال

الحصول على الأدوية من قبل البلدان الأفريقية

المتحدث: المتحدث: السيد مينونغو - المدير التنفيذي للرابطة الأفريقية لمراكز شراء الأدوية الأساسية (ACAME)

المتحدث: السيد سيريني مبايي - الأمين العام لوزارة الصحة والعمل الاجتماعي السنغالية

الولوج إلى الخدمات الصحية في أفريقيا

استراتيجيات منظمة الصحة العالمية لتنمية القطاع الصحي في أفريقيا

المتحدثة: البروفيسورة رجاء أغزادي

المتحدثة: ممثلة مكتب منظّمة الصحّة العالميّة الإقليمي لأفريقيا

الدكتور مامودو بوكار سال، المدير العام المساعد لـلمركز الاسلامي لتنمية التجارة

السيد أرنو بونيه، مستشار في مركز التجارة الدولي – جنيف

الدكتورة نديا سوكي ثيام نيرّ، مدير التوزيع والتسويق التجاري بوزارة الصحة والعمل الاجتماعي

الدكتور محمدو سو، المدير العام لشركة Téranga Pharma S.A

الجلسة 2:
فرص الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية في أفريقيا

فرص الاستثمار في القطاع الصحي في السنغال

المتحدث: السيد مامادو لامين با، المستشار الخاص للمدير التنفيذي للوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار والأشغال الكبرى في السنغال (APIX)

برامج المركز الاسلامي لتنمية التجارة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في القطاع الصحي

تمويل المشاريع الصحية في السنغال

المتحدثة: السيدة لطيفة البوعبدلاوي - المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة

المتحدث:السيد عليون كيبي، مدير الخدمات المصرفية للشركات- البنك المركزي الأفريقي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا - السنغال (مجموعة التجاري وفا بنك) (ACAME)

تمويل المشاريع الصحية

عرض المبادرات الرامية إلى تعزيز الاستثمار العام في أفريقيا

المتحدث: سيدريك مونتيتشو، مدير تطوير الأعمال - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA)

المتحدث: ممثل مكتب منظّمة الصحّة العالميّة الإقليمي لأفريقيا

الدكتور مامودو بوكار سال، المدير العام المساعد لـلمركز الاسلامي لتنمية التجارة

السيد ياسين زلفي قار أوغلو، خبير في المعهد الإسلامي للتوحيد والمقاييس

سيد رفيع الدين شيكو، المدير العام لشركة DinarStandard

السيد دي نيبا ديوف، المدير المشارك لمؤسسة Halal Sénégal

الدكتور موسى ديالو، مدير التفتيش الصيدلاني، ومراقبة السوق والسلامة الدوائية في السنغال

السيد عصان بنغ، رئيس برنامج تقييم المطابقة في الجمعية السنغالية للتقييس

• رقمنة قطاع الصحة والذكاء الاصطناعي، بوصفهما ركيزتين للمستشفى الرقمي والتطبيب عن بُعد، ودورهما في تحقيق العدالة في الوصول إلى الرعاية الصحية، إلى جانب اليقظة الدوائية؛

• مبدأ «الصحة الواحدة» ومفهوم «الصحة في جميع السياسات» كوسيلة لتحويل السياسات الصحية والوقاية من الأمراض.

كما أُقيمت لقاءات ثنائية (B2B) بين مختلف الفاعلين في قطاعات الصحة، وصناعة المعدات الطبية، والمنتجات الصيدلانية.

ومن جهة أخرى، نظمّت وزارة الصحة والعمل الاجتماعي، بتعاون مع عدد من الجمعيات المهنية والهيئات الإنسانية والجهات الفاعلة في القطاع الصحي، أيامًا للتوعية والفحص الطبي. وقد هدفت هذه المبادرة إلى رفع وعي السكان حول التحديات الصحية الكبرى وسبل الوقاية المتاحة.

وقد غطت مساحة المعرض ما يعادل 4,600 متر مربع. حيث استضاف حوالي 150 شركة ونحو 12,000 من المتخصصين في مجال الرعاية الصحية والزوار من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحثاً عن فرص الأعمال والشراكات.

كما أجريت حوارات غنية ومثمرة، ونُظّمت ثماني جلسات علمية، وجرى تقديم أكثر من مائة مداخلة تفاعلية، وشاركت 150 شركة ومؤسسة ومركز خدمات بأجنحة عرض مختلفة. واحتوت هذه الأخيرة على أحدث التقنيات المتطورة، والحلول الرقمية المبتكرة، والمعدات الطبية من الجيل الجديد، بالإضافة إلى عرض الخبرات المتنوعة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وعلى مدى خمسة أيام مكثفة، تحوّلت داكار إلى ملتقى حقيقي للتميز العلمي والابتكار الصحي والحوار الدولي. تحت شعار «الصحة: رافعة للتنمية الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي». حيث جمعت هذه النسخة خبراء من خلفيات متنوعة لتبادل معرفتهم وخبراتهم وإظهار التزامهم تجاه الصحة العامة..

وقد تميزت دورة 2025 أيضًا بروابطها التضامنية: فقد تم تقديم أكثر من 10,000 استشارة طبية مجانية للسكان في عدة تخصصات، إلى جانب تنظيم حملات للكشف المبكر ورفع الوعي والتعليم الصحي. كما تم إطلاق «القرية المجتمعية»، وهي مبادرة جديدة لاقت استحسان الحضور، وعكست بوضوح الدور الحيوي للفاعلين المحليين في تعزيز صمود نظم الرعاية الصحية.

الحفل الختامي:

وفي ختام هذا الحدث الاستثنائي، أقيمت مأدبة عشاء في 19 أبريل 2025، تحت الرعاية السامية لمعالي وزير الصحة في جمهورية السنغال. وخلال هذه الأمسية المتميزة، ترأس الوزير مراسم توزيع جوائز لتكريم المنظمين والرعاة الذين كان دعمهم حاسمًا في النجاح الباهر للمعرض. وقد توج المركز الإسلامي لتنمية التجارة بجائزة التميز للمعرض، تقديرًا لالتزامه الراسخ ومساهمته الفعالة في إنجاح هذه التظاهرة الدولية ذات المستوى الرفيع.

وبهذه المناسبة، عبّر معالي وزير الصحة والعمل الاجتماعي عن عميق امتنانه للبروفيسور آمادو غالو ديوب، راعي هذه الدورة، تقديرًا لالتزامه البارز بتطوير علوم الأعصاب في إفريقيا، وهو التزام يحظى بالتقدير والاحترام. كما حيّى الوزير المشاركة اللافتة لجميع العاملين في القطاع الصحي بالسنغال، ووجّه شكره الحار إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة، وإلى المركز الدولي للتجارة الخارجية بالسنغال، وجميع الشركاء التقنيين والرعاة الذين ساهموا في نجاح هذه النسخة. رغم اختتام فعاليات المعرض، فقد فتح هذا الحدث آفاقًا جديدة للتعاون، والاستثمار، وتحويل النظم الصحية في دول منظمة التعاون الإسلامي، ويُعدّ منصة انطلاق نحو سيادة صحية أكثر فعالية، وابتكار متجدد، والتزام متواصل من أجل رفاهية شعوب الأمة الإسلامية.

وقد أظهر استطلاع رأي أُجري بين المشاركين رضًا عامًا عن مستوى التنظيم، والخدمات التي أتاحها المنظمون.

شهدت الندوات المنعقدة على هامش المعرض، والتي تناولت مواضيع محورية في القطاع الصحي، وإقامة اللقاءات الثنائية بين رجال الأعمال، تفاعلًا واسعًا وتقييمًا إيجابيًا. وقد فتحت هذه الفعاليات آفاقًا جديدة لإبرام صفقات تجارية وتعزيز أطر التعاون والشراكة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

اجتماعات على هامش المعرض:

• وقّعت المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة على اتفاقية شراكة لتنظيم منتدى الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا، المقرر انعقاده في باماكو من 2 إلى 4 ديسمبر 2025، بالتعاون مع

الفضاءات الأكثر استقطابا للزوار

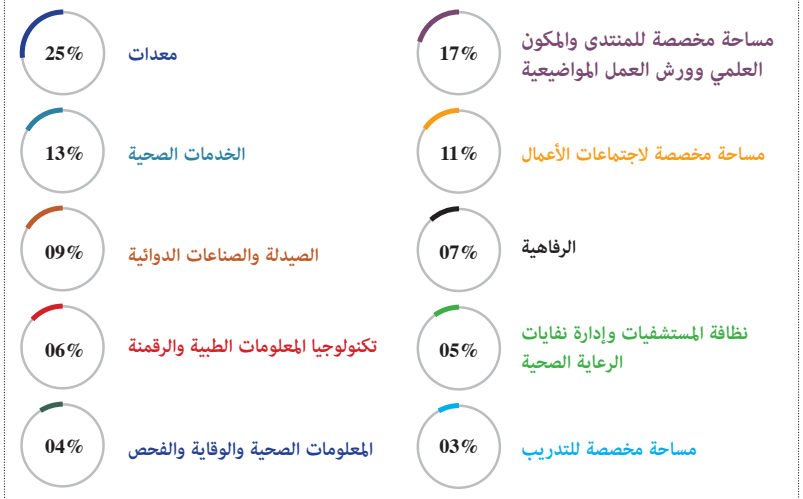

40
دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي

1 200
أخصائي في مجال الرعاية الصحية والزوار

4 600 م²
مساحة العرض

أجنحة المعرض

ICDT Invest days: Moroni
26-29 August 2025
Moroni- Union of The Comoros
Investment Forum in Africa (IFS-CI)
2-4 December 2025
Bamako- Republic of Mali

FAIRS & EXHIBITIONS

وزارة الصناعة والتجارة في جمهورية مالي، ويمثلها سعادة السيد بوبكار بيرو ديالو، سفير جمهورية مالي لدى جمهورية السنغال.

وعقدت المديرة العامة للمركز اجتماع عمل مع سيدات الأعمال من الدول المشاركة (السنغال، بنين، تشاد، الكاميرون، موريتانيا، النيجر، غينيا، توغو، مالي، غامبيا)، ممن ينشطن بشكل أساسي في قطاع مستحضرات التجميل، وقد تم رعاية مشاركتهن من قبل المركز. خلال هذا اللقاء، جددت المديرة العامة التزام المركز بتسهيل مشاركتهن في الفعاليات المستقبلية؛ ومرافقتهن خلال عمليات الحصول على الشهادات؛ ودعمهن في الترويج وتسويق منتجاتهن.

من جانبهن، عبّرت سيدات الأعمال عن شكرهن العميق للمركز على الترتيبات التي مكّنتهن من المشاركة، ولدعمه لهن على المستوى الدولي، مما ساهم في توسيع أسواق منتجاتهن ضمن دول منظمة التعاون الإسلامي.

دعيت المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة للمشاركة في إطلاق حملة المانجو في السنغال في 16 أبريل 2025؛ حيث أكدت على استعداد المركز لدعم المنتجين والمصدرين للمانجو السنغالية لتمكينهم من الوصول إلى أسواق دول منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة المغرب، من خلال الولوج إلى منصة ePhyto الرقمية الخاصة بالشهادات الصحية للنباتات والمحاصيل والمشاركة في برنامج تدريبي حول شهادات المنتجات الغذائية الزراعية.

وفي 16 أبريل 2025، التقت المديرة العامة مع السيدة ماري روز فاي، المديرة العامة لوكالة تطوير وإرشاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسنغال (ADPME)، حيث ناقشن سبل تعزيز التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك برمجة تنظيم منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإفريقية في السنغال عام 2026. ■

ورشة عمل افتراضية حول إعداد استراتيجية تسويقية فعّالة للسنغال كوجهة سياحية مايو 2025 7-6

في إطار اختيار داكار كمدينة سياحية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، بالتعاون مع الوكالة السنغالية للترويج السياحي، ورشة عمل افتراضية يومي 6 و7 مايو 2025.

وركزت هذه الورشة على وضع استراتيجية تسويق فعّالة للترويج لوجهة السنغال السياحية.

وقد سعى الحدث إلى دعم السياسة السياحية للسنغال، وجمع أكثر من 80 مشاركًا من بينهم مسؤولون حكوميون وصناع قرار وفاعلون في القطاع السياحي الخاص، بالإضافة إلى ممثلين وخبراء من منظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة، وأوزبكستان، وتركيا، وأوغندا، وماليزيا.

خلال هذه الورشة، تم توعية المشاركين بدور منظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة في تنمية السياحة في إفريقيا، وأفضل الممارسات في مجال استراتيجيات التسويق السياحي، والوضع الراهن للقطاع السياحي في السنغال، بالإضافة إلى السياسات العامة المعتمدة. كما تم عرض تجربة مدينة خيوة، التي تم اختيارها كمدينة سياحية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2024، إلى جانب عرض الممارسات الجيدة المعتمدة في دول أعضاء أخرى في المنظمة.

وفي ختام الورشة، عبّر المشاركون عن امتنانهم للمنظمين على هذه المبادرة القيّمة، كما شددوا على ضرورة تقديم دعم معزّز، خاصة في مجالي الاستثمار والتكوين، مع التركيز بشكل خاص على السياحة العائلية، والسياحة الغذائية، والسياحة البيئية. ■

تعزيز الجهود لتيسير النقل في الدول الأعضاء غير الساحلية في منظمة التعاون الإسلامي، 30-29 أبريل 2025

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) ندوة عبر الإنترنت خلال الفترة من 29 إلى 30 أبريل 2025 تحت عنوان: «تعزيز الجهود لتيسير النقل في الدول الأعضاء غير الساحلية في منظمة التعاون الإسلامي». وتهدف هذه الدورة التدريبية إلى توعية الدول غير الساحلية بأهمية تعزيز التعاون الإقليمي وتطوير البنية التحتية للنقل البري، من أجل تسهيل التبادلات التجارية وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة.

وقد جمعت هذه الندوة 87 مشاركًا من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (أوغندا، المغرب، أفغانستان، ليبيا، غيانا، الأردن، كوت ديفوار، العراق، إيران، قطر، الكاميرون، باكستان، مصر، توغو، النيجر، تونس، تركيا، أذربيجان، نيجيريا، بوركينا فاسو، غامبيا، غينيا بيساو، فلسطين، الصومال، بنغلاديش، عمان، المملكة العربية السعودية)، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة التجارة التركية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك).

وشدد الدكتور مامودو بوكار سال، المدير العام المساعد للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والدكتور أتيلا كارامان، مدير إدارة التدريب والتعاون الفني في سيسريك،

على أهمية تحسين البنية التحتية للنقل، وتبسيط الإجـراءات الإداريـة، وتعزيز التعاون بين الدول غير الساحلية والدول المجاورة، بهدف تمكين هذه الـدول من تحسين تموقعها في الأسـواق الإقليمية والدولية.

وبهذه المناسبة، تمحورت المناقشات حول التحديات والعوائق المرتبطة بقطاع النقل في الدول غير الساحلية، كما قدّم ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة عرضًا حول تأثير الرقمنة على تسهيل النقل والتجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي. ■

الدورة الرابعة عشرة لملتقى الاستثمار السنوي بأبوظبي AIM 2025

شاركت المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة في الاجتماع السنوي الرابع عشر للاستثمار (AIM2025)، الذي نُظم في الفترة من 7 إلى 9 أبريل 2025 في أبو ظبي، تحت شعار: خارطة طريق مستقبل الاستثمار العالمي.

وقد هدف هذا الاجتماع إلى تبادل التجارب الناجحة في مجال الاستثمار والتكامل الإقليمي، وإبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير مشاريع استثمارية داخل الأقاليم وفيما بينها.

خـلال كلمته الافتتاحية، شـدد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الـزيـودي، وزير الدولة، وزير التجارة الخارجية، ورئيس منتدى الاستثمار السنوي (AIM)، على استعداد دولة الإمارات العربية المتحدة للتعاون مع جميع دول العالم في مجالي التجارة والاستثمار. كما أبرز أهمية تطوير التعاون في مجالات الصناعة، والتكنولوجيا، والابتكار في الاستثمار، باعتبارها ركيزة لتحرير القطاعات الاقتصادية الوطنية.

وتبع ذلـك تنظيم عـدد من الجلسات الـحـوارية حـول مواضيع راهـنـة، من بينها: الاسـتـثـمارات الأجنبية المباشرة، التجارة الخارجية، الإنتاجية والرقمنة، مدن المستقبل، الاقتصاد الرقمي، تمويل المستقبل، مسابقة ومـعـرض الشركات الناشئة، وريـادة الأعـمال، بالإضافة إلى تـوزيـع جـوائـز أفضل وكـالات الترويج للاستثمار.

وفي هذا السياق، شاركت المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة كمتحدثة في جلسة حوارية بعنوان: «عولمة المستقبل: موازنة المتغيرات المحلية والعالمية وتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة الدولية». وخلال مداخلتها، سلّطت الضوء على حالة الغموض التي تكتنف الاقتصاد العالمي، واضطراب سلاسل القيمة، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وما لذلك من تأثير سلبي على حركة التجارة الدولية وتراجع

الاستثمارات بين المناطق. كما شددت على أهمية تعزيز التكامل الإقليمي، وتشجيع الابتكار، والاستفادة من الاقتصاد الرقمي لدعم وتنشيط تدفقات التجارة والاستثمار على المستويين الإقليمي والدولي.

وشاركت السيدة المديرة العامة أيضًا كمتحدثة في نقاش حول «تطوير استراتيجيات استثمارية إقليمية لصالح المستثمرين»، حيث عرضت تجربة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في تعزيز الاستثمارات الوطنية والإقليمية من خلال تنظيم فعاليات «أيام الاستثمار للمركز الإسلامي لتنمية التجارة» والمنتديات الإقليمية، بالإضافة إلى نشر الملفات التعريفية بالدول وتسهيل الربط بين المستثمرين عبر المنصة الإلكترونية للمركز.

وعلى هامش منتدى الاستثمار السنوي AIM 2025، عقدت المديرة العامة اجتماعًا مع السيدة نان لي كولينز، مديرة قسم الاستثمار والمؤسسات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وخلال هذا اللقاء، أكد الطرفان على جودة العلاقات الثنائية بين المؤسستين في مجال الاستثمار، وتم الاتفاق على مشاركة الأونكتاد في منتدى الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في إفريقيا، المزمع تنظيمه في باماكو خلال الفترة من 2 إلى 4 ديسمبر 2025. كما تم الاتفاق على مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المنتدى العالمي للاستثمار المقرر تنظيمه في فيتنام خلال أكتوبر 2025. وأعربت الأونكتاد عن التزامها بدعم وكالات ترويج الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والإقليمية للاستثمار، والمساهمة في إعداد الملفات التعريفية للدول.

وفي السياق نفسه، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي يوم 8 أبريل جلسة إفطار حواري حول اتفاق تيسير الاستثمار التابع لمنظمة التجارة العالمية، حضرها أكثر من 40 ممثلًا عن وزارات الاستثمار ووكالات الترويج للاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات وخبراء دوليين. وبهذه المناسبة، أكدت المديرة العامة للمركز استعداده لدعم قدرات وكالات الترويج للاستثمار في تنفيذ هذا الاتفاق.

كما عقدت السيدة المديرة العامة اجتماعًا ثنائيًا مع منظمة غير حكومية بريطانية تنشط في مجال الأمن الغذائي، وذلك لبحث سبل التعاون الممكنة بين المؤسستين. ■

ندوة إقليمية عبر الإنترنت حول تقديم إصدار 2024 من تقرير حالة أسواق المنتجات الزراعية لدول مجموعة الدول العربية في منظمة التعاون الإسلامي، 8 مايو 2025

نظّم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لمنطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (RNE)، ندوة إقليمية عبر الإنترنت يوم الخميس 8 مايو 2025. وخصص هذا اللقاء لتقديم تقرير الفاو حول وضع الأسواق الدولية.

وخلال هذه المناسبة، قدّم المركز النقاط الرئيسية الخاصة بالتنظيمات المتعلقة بتجارة المنتجات الغذائية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز على دور التجارة في تأمين إمدادات المنطقة، وسبل تعزيز مرونة سلاسل القيمة لمواجهة الصدمات التجارية.

وجمعت هذه الندوة ممثلين عن وزارات التجارة، الاستثمار، والزراعة، بالإضافة إلى ممثلي غرف التجارة، الصناعة، الخدمات، والزراعة، ووكالات ترويج التجارة والاستثمار في الدول العربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.■

ترويج التجارة والاستثمار في صدارة أعمال الدورة الـ 42 لمجلس إدارة المركز الإسلامي لتنمية التجارة

تتجلى أهمية تعزيز الجهود الجماعية لتحقيق الهدف الطموح الذي رسمه برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي، والمتمثل في رفع نسبة التجارة البينية بين دول المنظمة إلى 25٪ بحلول نهاية عام 2025.

نظّم المركز الإسلامي لتنمية التجارة الدورة الثانية والأربعين لمجلس إدارته، بمشاركة الدول الأعضاء التالية: المملكة العربية السعودية، جمهورية بنغلاديش الشعبية، جمهورية الكاميرون، دولة الكويت، المملكة المغربية، ماليزيا، جمهورية مالي، جمهورية أوغندا، وجمهورية تركيا.

وفي كلمتها، أشارت المديرة العامة للمركز إلى أن قيمة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء قد ارتفعت من 205 مليارات دولار في عام 2014 إلى 1004 مليارات دولار في عام 2024، محققة بذلك معدل نمو يقارب 80%، مشيرة إلى أن هذا الحجم يمثل 20.4% من إجمالي التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي. كما أوضحت أن 30 دولة عضو نجحت في تجاوز نسبة 25% من حجم التجارة البينية داخل المنظمة، مما يشجع بقوة على مواصلة الجهود وتعزيز التنويع وتنمية التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

ومن جهته، شدد السيد جاخونغير خسانوف، ممثل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، على أهمية مضاعفة الجهود الجماعية من أجل بلوغ الهدف الطموح المتمثل في تحقيق نسبة 25% من التجارة البينية بين الدول الأعضاء بحلول نهاية عام 2025، وهو الهدف الذي حدده برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي. كما أبرز الدور المحوري الذي يضطلع به المركز الإسلامي لتنمية التجارة في دعم هذا التوجه، مؤكدًا أن تبادل الآراء في هذا السياق ضروري لتحديد مساهمات المنظمة المستقبلية في مواجهة التحديات الجديدة التي يعرفها قطاع التجارة العالمي.

وأبرز السيد محمد موكيل، رئيس قسم العلاقات التجارية مع الدول العربية والإفريقية بوزارة الصناعة والتجارة، الحاجة إلى تعزيز التعاون والعمل المشترك لمواجهة التحديات المرتبطة بالتوترات التجارية والنزاعات الجيوسياسية على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، أشار إلى أن المغرب يُعد، منذ عام 2023، من بين الدول التي تساهم بفعالية في تنمية التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي.

وفي ختام المناقشات والمداولات، أشاد أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها السيدة المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة وفريق عملها، وتفانيهم في تحسين جودة الخدمات التي يقدمها المركز، وتحقيق الأهداف المتوخاة. ■

ملف خاص

المنتجات الاستراتيجية والأمن الغذائي

تعزيز نظم الزراعة القوية في منظمة التعاون الإسلامي

يشهد العالم تحولات متسارعة تعيد رسم الأولويات الاقتصادية في ظل التوترات الجيوسياسية، واضطرابات سلاسل التوريد، والتحولات البيئية. فأصبحت المنتجات الاستراتيجية اليوم ركائز السيادة والمرونة الوطنية. سواء كانت المواد الغذائية الأساسية، أو الأدوية الحيوية، أو مصادر الطاقة، أو التقنيات الحيوية، فإن هذه المنتجات تحتل مكانة محورية في استراتيجيات التنمية الوطنية والأمن والاستقرار.

تمثل دول منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم أكثر من 1.9 مليار نسمة عبر أربع قارات، قوة صاعدة بإمكانات تكامل ضخمة في القطاعات الاستراتيجية، مدعومة بموارد طبيعية وفيرة، وزراعة متنوعة، وطاقة شبابية نشطة، وطموحات صناعية كبيرة.

لكن، ورغم كل هذه المقومات، لا تزال التجارة البينية محدودة، والاستثمارات المشتركة لم تتجاوز خطواتها الأولى. ومع الاعتماد الكبير على الواردات الخارجية، يفرض الواقع الحاجة إلى إعادة رسم سلاسل القيمة وتوجيه الاستثمارات نحو منتجات استراتيجية ستحدد ملامح مستقبل الدول. ونهدف من خلال ذلك إلى تقديم نظرة شاملة ومتكاملة حول ديناميكيات التجارة والاستثمار المتعلقة بالمنتجات الاستراتيجية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز بشكل خاص على القطاع الزراعي. وذلك لأن تجارة المنتجات الزراعية تمثل أكثر من 20% من حجم التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي، أي ما يعادل 200 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

للمنتجات الاستراتيجية تأثير مباشر على السيادة الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي، والقدرة على التكيف مع الأزمات

تُعتبر «المنتجات الاستراتيجية» تلك التي تؤثر عملية إنتاجها وتحويلها وتوفرها بشكل مباشر على السيادة الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي، والقدرة على الصمود في وجه الأزمات. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم يشمل العديد من القطاعات مثل الطاقة، والمعادن، والصحة، والتكنولوجيا، إلا أن الزراعة تحتل مكانة خاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

فمع وجود شريحة سكانية شابة تتزايد بسرعة، وتوسع عمراني متسارع، يُتوقع أن ترتفع الحاجة إلى الغذاء في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بأكثر من 70% بحلول عام 2035. ومع ذلك، لا تزال العديد من دول المنظمة تعتمد بشكل كبير على واردات المنتجات الزراعية، لا سيما الحبوب، والحليب، والسكر، والزيوت النباتية، والمنتجات الغذائية المصنعة.

في هذا السياق، تُقسَّم المنتجات الزراعية الاستراتيجية إلى عدة فئات. أولًا، تأتي المحاصيل الغذائية الأساسية مثل القمح، والأرز، والذرة، والكسافا، والذرة الرفيعة، وهي ضرورية لضمان الأمن الغذائي. يليها المنتجات ذات القيمة المضافة العالية مثل السكر، والحليب، والتمور، والمكسرات، والزيوت النباتية، والحمضيات، والتي تُوفر إمكانات اقتصادية كبيرة.

وفي المقابل، تُعد المواد الأساسية مثل البذور، والأسمدة، والمبيدات الزراعية، والمعدات الفلاحية، عناصر لا غنى عنها لدعم الإنتاج الزراعي. كما يمثل الطلب المتزايد عالميًا على المنتجات الحلال والعضوية جانبًا مهمًا آخر، حيث يشكل ذلك رافعة قوية لزيادة الصادرات.

وتُعزى الأهمية الاستراتيجية لهذه المنتجات إلى عدة عوامل. فهي أولًا تلعب دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال ضمان توافر الغذاء للسكان. ثانيًا، تمتلك هذه المنتجات إمكانات تصديرية كبيرة، لا سيما نحو الأسواق الإسلامية والعالمية، مما يفتح آفاقًا تجارية واعدة. كما تساهم هذه المنتجات في خلق فرص عمل محلية، خاصة في المناطق الريفية، مما يساعد في الحد من الفقر. وأخيرًا، فإن دمجها في أنظمة زراعية مستدامة يعزز من القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وهو أمر أساسي لمواجهة التحديات البيئية الراهنة.

إن الاستثمار في المنتجات الزراعية الاستراتيجية لا يُعد مجرد خيار تنموي، بل ضرورة اقتصادية واجتماعية وجيوسياسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويتطلب هذا الاستثمار بناء سلاسل قيمة متكاملة تشمل جميع المراحل، من الإنتاج إلى التوزيع، مرورًا بالتحويل، والتصديق، والتخزين، والتسويق.

تضم منطقة منظمة التعاون الإسلامي اقتصادات زراعية متكاملة، تتنوع بين قوى تصديرية كبرى مثل كازاخستان وتركيا، ومراكز تكنولوجية متقدمة مثل المغرب والإمارات العربية المتحدة، وصولًا إلى دول ذات كثافة سكانية عالية تمر بمرحلة انتقالية مثل إندونيسيا ونيجيريا. ويُعد هذا العامل، الذي لا يزال إلى حد كبير غير مستغل، أرضية خصبة لتنفيذ استراتيجية مشتركة لتحقيق السيادة الغذائية.

بين وفرة الإنتاج وضعف التثمين

تُعد تركيا وإندونيسيا وباكستان من أبرز المنتجين الزراعيين في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، حيث تتجاوز القيمة السنوية لإنتاجهم الزراعي 95 مليار دولار، و87 مليار دولار، و72 مليار دولار على التوالي. ويُعزى هذا الأداء إلى ظروف مناخية وطبيعية مواتية، إلى جانب توفر يد عاملة وافرة ومؤهلة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه القدرات الإنتاجية الكبيرة، لا تزال الصادرات الزراعية محدودة، وذلك بسبب تحديات تتعلق بالتصنيع الزراعي، وشهادات المطابقة والجودة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وضعف البنية التحتية اللوجستية. فعلى سبيل المثال، لا تصدر باكستان سوى جزء ضئيل من إنتاجها

«المنتجات الاستراتيجية لها تأثير مباشر على السيادة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والقدرة على الصمود في وجه الأزمات»

الزراعي، بينما لا يزال القطاع الزراعي في نيجيريا يعاني من ضعف في الاستغلال رغم الإمكانات الكبيرة التي يزخر بها.

الاعتماد المستمر على الواردات

تمثّل المملكة العربية السعودية، كسائر دول الخليج، نموذجًا واضحًا للاعتماد الكبير على الواردات الزراعية. فعلى الرغم من استيرادها ما يفوق 25 مليار دولار سنويًا من المنتجات الغذائية، إلا أنها تستثمر بشكل مكثف في مشاريع تهدف إلى تحقيق السيادة الغذائية، مثل المزارع الرأسية، واقتناء الأراضي الزراعية في الخارج، والشراكات في الصناعات الزراعية. أما نيجيريا، فرغم ما تمتلكه من إمكانات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، لا تزال تستورد ما قيمته 20 مليار دولار من المواد الغذائية، وهو ما يعكس ضعف الاستفادة من سلاسل الإنتاج الزراعي المحلية.

لا تزال التبادلات التجارية داخل منظمة التعاون الإسلامي محدودة

يمثل التبادل التجاري الزراعي بين دول منظمة التعاون الإسلامي نسبة لا يُستهان بها من إجمالي التجارة، إذ يبلغ نحو 20%. ومع ذلك، لا تزال المنتجات الزراعية تُصدّر في الغالب إلى أسواق خارج المنظمة، خاصة إلى الاتحاد الأوروبي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعكس هذه الوضعية ضعفًا في التكامل الإقليمي وغياب معايير موحّدة، لا سيما في الجوانب المتعلقة بالصحة النباتية، والإجراءات الجمركية، والخدمات اللوجستية.

الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي في منظمة التعاون الإسلامي

بعد تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للتجارة في المنتجات الزراعية وتقديم لمحة عامة عن القوى الزراعية الرئيسية، من الضروري دراسة التدابير العملية التي تنفذها البلدان الأعضاء لمواجهة هذه التحديات. ويبدو أن العديد من دول المنظمة أطلقت استراتيجيات طموحة وهادفة تهدف إلى تعزيز سيادتها الغذائية وتحديث زراعتها وتنويع مصادر إمداداتها وتشجيع الابتكار في قطاع الأغذية الزراعية.

بعد التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لتجارة المنتجات الزراعية وعرض لمحة عن أبرز القوى الزراعية، من الضروري التطرق إلى الإجراءات الملموسة التي اعتمدتها

أهم العوامل المحفزة للإنتاج الزراعي في دول منظمة التعاون الإسلامي

الدولة	الملف الزراعي	نقاط القوة	التحديات
تركيا	المنتج الزراعي الرئيسي في منظمة التعاون الإسلامي	تنوع المحاصيل (قمح، فواكه، خضروات)، مصدّر كبير إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنية تحتية قوية	التعرض لتغيرات المناخ، الاعتماد على الأسمدة المستوردة
إندونيسيا	عملاق زراعي استوائي	إنتاج ضخم من الأرز، زيت النخيل، القهوة، الشاي، سوق داخلي كبير	الضغط على الأراضي الزراعية، اجتثاث الغابات، ضعف استخدام الآلات
باكستان	فاعل رئيسي في الزراعة في جنوب آسيا	الأرز، القمح، القطن، قصب السكر، قوة عاملة ريفية كبيرة، صادرات إلى دول الخليج	الري التقليدي، تزايد انعدام الأمن الغذائي
نيجيريا	إمكانات عالية لكنها غير مستغلة	أراضٍ زراعية وفيرة، عدد كبير من السكان الريفيين	ضعف الإنتاجية، الاعتماد على الواردات، مشاكل أمنية
كازاخستان	قوة منتجة للحبوب في المنطقة الأوروبية الآسيوية	منتج ومصدّر كبير للقمح، ظروف مناخية ملائمة على نطاق واسع	اختناقات لوجستية، تغيرات مناخية محلية
المغرب	نموذج للتنوع الزراعي المستدام	الحمضيات، الزيتون، الفواكه الحمراء، تحديث القطاع (مخطط المغرب الأخضر، الجيل الأخضر)، توجه قوي نحو التصدير	الإجهاد المائي، الاعتماد على الأمطار، ضعف صغار المزارعين
مصر	زراعة قائمة على وادي النيل	خضروات، أرز، قطن، سكر، خبرة متقدمة في الري	الاعتماد على مياه النيل، الضغط السكاني، تقسيم الأراضي
إيران	زراعة متنوعة	قمح، فستق، فواكه مجففة، خبرة تقنية، تنوع مناخي زراعي	العزلة الاقتصادية، نقص المياه، معدات قديمة
ماليزيا	زراعة صناعية موجهة للتصدير	زيت النخيل، المطاط، الفواكه الاستوائية، سلاسل قيمة منظمة	الاعتماد على المحاصيل الأحادية، المخاوف البيئية
بنغلاديش	زراعة مكثفة على أراضٍ محدودة	الأرز، الخضروات، الأسماك العذبة، قدرة عالية على التكيف في المناطق الرطبة	ندرة الأراضي، التعرض للفيضانات

الدول الأعضاء لمواجهة هذه التحديات. ويتضح أن عدداً من دول منظمة التعاون الإسلامي قد أطلق استراتيجيات طموحة ومحددة الأهداف تهدف إلى تعزيز سيادتها الغذائية، وتحديث قطاعها الزراعي، وتنويع مصادر إمداداتها، إضافة إلى تشجيع الابتكار في مجال الصناعات الزراعية-الغذائية.

وتعمل قطر من جانبها على تطوير استراتيجية لتعزيز السيادة الغذائية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث اعتمدت في عام 2018 استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، وتأمين طرق التجارة، وبناء مخزون استراتيجي، وتحسين قنوات التوزيع. وبحلول نهاية عام 2023، كانت البلاد مكتفية ذاتيًا بنسبة 100% من الدواجن الطازجة، و70% من التمور، و75% من الأسماك، و46% من الخضروات الأساسية الخمس. كما تركز الاستراتيجية الجديدة لعام 2024 الآن على الاستدامة والتكنولوجيا والابتكار الزراعي.

تلعب كازاخستان دورًا محوريًا في الأمن الغذائي الإقليمي، باعتبارها موردًا رئيسيًا للقمح والدقيق للعديد من الدول الأعضاء في المنظمة. وهي مصنفة من بين أكبر عشرة مصدرين للقمح في العالم، حيث يتم تصدير ما يقرب من 9 ملايين طن سنوياً، كما أنها كانت وراء إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، مما يعزز ريادتها في هذا المجال.

استثمرت المملكة العربية السعودية بكثافة في التقنيات الزراعية ومشاريع تحلية المياه والبيوت المحمية الذكية. وفي سبتمبر 2023، أعلنت أنها ستحقق الاكتفاء الذاتي الكامل من التمور ومنتجات الألبان الطازجة وبيض المائدة. كما حققت قطاعات رئيسية أخرى (البطاطس والأسماك واللحوم الحمراء والطماطم والجزر وغيرها) إنتاجاً يفوق الطلب المحلي. وقد خصص صندوق التنمية الزراعية 400 مليون دولار أمريكي لدعم المزارع الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت شركتان تابعتان لصندوق الثروة السيادية مشروعًا مشتركًا مع عملاق اللحوم البرازيلي BRF لتعزيز إنتاج اللحوم الحلال، واستحوذت على حصة 10.7% من المجموعة.

المصدرون الرئيسيون للأسمدة في العالم

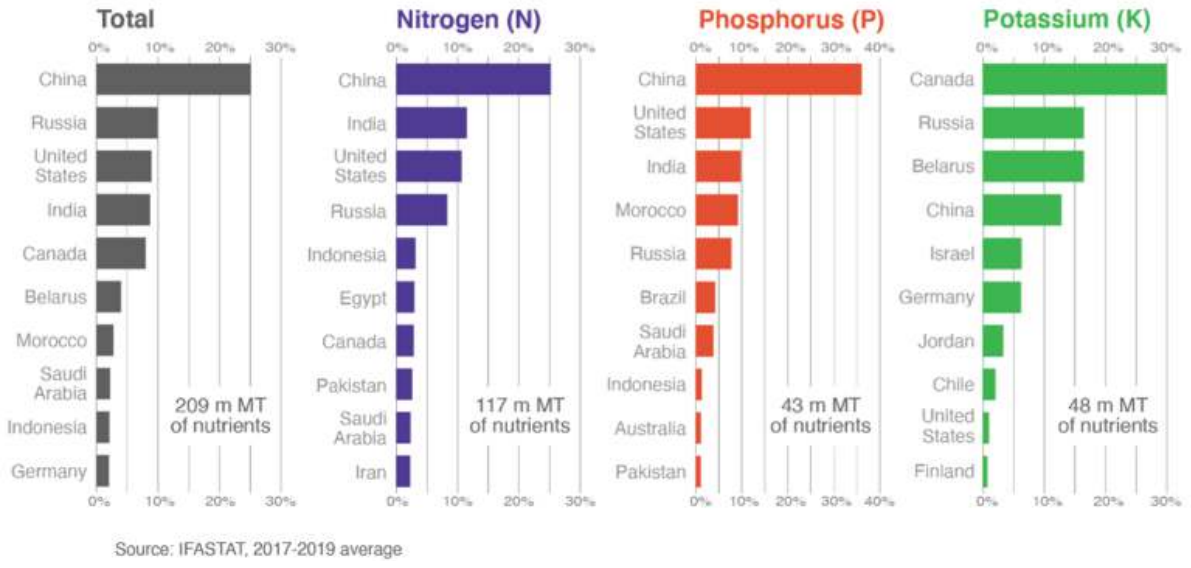

وعلاوة على ذلك، تلتزم ماليزيا، التي تحتل المرتبة 41 في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، بتعزيز الزراعة المستدامة القائمة على الزراعة الإيكولوجية الزراعية والإنتاج العضوي واللوائح الصارمة لجودة الأغذية وسلامتها. كما تهدف السياسة الوطنية للأغذية الزراعية 2.0 (2021-2030)، بميزانية قدرها 700 مليون دولار، إلى تطوير قطاع زراعي غذائي زراعي تنافسي ومرن ومتقدم تكنولوجياً.

المنتجات الاستراتيجية لها تأثير مباشر على السيادة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والقدرة على مواجهة الأزمات

كيف يمكن للبلدان المنتجة للأسمدة في منظمة التعاون الإسلامي ضمان سيادتها الغذائية والاقتصادية

تلعب البلدان المنتجة للأسمدة مثل المغرب ومصر والأردن وباكستان والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا دوراً استراتيجياً في إنشاء سلاسل القيمة الزراعية المستدامة داخل منظمة التعاون الإسلامي. فمن خلال إنتاج الأسمدة اللازمة للزراعة، تعزز هذه البلدان القدرة التنافسية للنظم الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي وتساهم بفعالية في تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي.

وبفضل احتياطاته الكبيرة من الفوسفات، يعد المغرب أحد أكبر منتجي الأسمدة في العالم. ويمنحه هذا الموقع الاستراتيجي دوراً رئيسياً في توريد الأسمدة بتكاليف تنافسية. وبالإضافة إلى توريد الأسمدة، تمثل هذه الديناميكية فرصة كبيرة لتعزيز التكامل الإقليمي، من خلال هيكلة سلاسل القيمة الزراعية عالية الأداء، حيث يتم تصميم كل مرحلة - من إنتاج الأسمدة إلى الحصاد - لتعزيز الأمن الغذائي الجماعي.

كما تعمل مصر والأردن على الاستفادة من إمكاناتهما الصناعية القوية في تحصين قدراتهما الصناعية لترسيخ مكانتهما كمنتجين لأسمدة البوتاس وغيرها من المغذيات الأساسية. ويساهم هذا التعزيز للشراكات في تطوير شبكات زراعية مرنة داخل منظمة التعاون الإسلامي، حيث يتم استخدام الأسمدة المحلية بشكل استراتيجي لتحسين غلة المحاصيل.

وتنتج المملكة العربية السعودية وباكستان من جانبهما الأسمدة النيتروجينية الضرورية للعديد من محاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية. وتعزز قدرتهما على إنتاج هذه الأسمدة على نطاق واسع، بفضل موارد الطاقة الوفيرة، الاكتفاء الذاتي من الغذاء داخل منظمة التعاون الإسلامي وتقليل الاعتماد على الواردات. ويمكن لباكستان، وهي منتج رئيسي للأرز والقمح وقصب السكر، أن تستفيد من هذا الإنتاج المحلي لتعزيز أمنها الغذائي ودعم الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

وباختصار، فإن الإنتاج المحلي للأسمدة من قبل هذه الدول الأعضاء يخلق ديناميكية للتعاون الاستراتيجي داخل منظمة التعاون الإسلامي، حيث تلعب كل دولة دوراً مكملاً في بناء سلاسل القيمة الزراعية المترابطة. ويعزز هذا التعاون مرونة النظم الزراعية في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمناخية العالمية. ومن خلال تجميع مواردها ومهاراتها، يمكن لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بناء شبكات زراعية متينة لا تخدم الأمن الغذائي فحسب، بل تخدم أيضا القدرة التنافسية الاقتصادية لأعضائها على نطاق عالمي. ■

مقابلة

السيدة كانديد ليغيدي

رئيسة فدراليات السيدات المقاولات ورائدات الأعمال في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتوغو

1.بصفتكِ رئيسة لاتحاد السيدات المقاولات ورائداتِ الأعمال في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) وتوغو، هل يمكنكِ أن تحدثينا عن الاتحاد ودوره في تنميةِ ريادة الأعمال النسائية في إفريقيا؟

كل الشكر لمجلة «تيجاريس» على منحنا هذه المنصة القيمة لتقاسم خبراتنا وتجاربنا. يشكّل السيدات المقاولات ورائدات الأعمال في الإيكواس وتوغو (FEFA CEDEAO)، الذي أتشرف بقيادته، شبكة حيوية تجمع النساء الرياديات في عالم الأعمال، ويدعم قياديات ملتزمات بدور فعّال في دفع التحول الاقتصادي في إفريقيا عامةً ومنطقة غرب إفريقيا خاصة. ويُعتبر الاتحاد فضاءً للحوار والعمل المشترك يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال النسائية، بما يمكّن النساء من الإسهام الفاعل في تحقيق أهداف التكامل الإقليمي لغرب إفريقيا. ويُترجم ذلك عبر تبني سياسات للمواكبة والمناصرة، ترمي إلى تطوير كفاءات وقدرات سيدات ورائدات الأعمال، فضلًا عن تهيئة بيئة أعمال ملائمة ومحفزة للنساء في دول الإيكواس.

2.ما أبرز الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها هذا العام؟ وما التحديات التي تتوقعون مواجهتها؟

ترتكز أنشطتنا الرئيسية لهذا العام على ثلاثة محاور أساسية:

•رقمنة الشركات: نسعى إلى تعزيز قدرات النساء من خلال برامج تدريبية تركز بشكل خاص على رقمنة الشركات التي تديرها النساء، وتتضمن هذه البرامج وحدات تطبيقية في التسويق الرقمي، والإدارة المالية الرقمية، والتواصل عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، وجمع التمويل عبر المنصات الرقمية، بالإضافة إلى استخدام الأدوات الرقمية للوصول إلى الأسواق التصديرية؛

•الوصول إلى الأسواق الإقليمية: نعمل على مواكبة العضوات في هيكلة شركاتهن وتحديثها، لتمكينهن من الاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وفي هذا الإطار، أطلق اتحاد سيدات الأعمال ورائدات الأعمال في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برنامج Women Export Readiness، وهو آلية دعم خاصة تهدف إلى تقوية قدرات رائدات الأعمال في مجال التصدير، من خلال التكوين، والتوجيه، والامتثال للمعايير، وتيسير وصولهن إلى الأسواق الإفريقية والدولية؛

• جمع التبرعات: تتمثل إحدى أولوياتنا الاستراتيجية في تيسير حصول رائدات الأعمال على التمويل، لا سيما في القطاعات التي تنطوي على إمكانات نمو عالية، ولكنها غالباً ما تكون ضعيفة التمويل. ولتحقيق هذه الغاية، وقّع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا اتفاقية شراكة مع بنك أفريقيا التابع للمغرب، كجزء من تجربة رائدة بين البنك والحاضنة التي تهدف إلى تقريب رائدات الأعمال من النظام المصرفي من خلال بناء القدرات المنظمة والتدريب المالي وإضفاء الطابع الرسمي والإعداد للحصول على الائتمان. وتساعد هذه المبادرة المبتكرة على تقليل المخاطر بالنسبة للبنوك مع زيادة فرص رائدات الأعمال في الحصول على التمويل المصرفي.

3.علمنا أيضًا أنك تشغلين منصب المنسقة الوطنية لمبادرة INNOV'UP Togo، أول

حاضنة للشركات الناشئة في البلاد. هل يمكنك أن تطلعينا أكثر على هذه المبادرة ودورها في تطوير ريادة الأعمال لدى النساء والشباب في توغو؟

بصفتي الرئيسة المؤسسة، أتولى أيضًا التنسيق الوطني لـ INNOV'UP، مركز ريادة الأعمال لسيدات الأعمال في توغو، ويعتبر أول حاضنة مخصصة للمشاريع النسائية في البلاد. وتتمثل مهمة هذه الحاضنة في اكتشاف المشاريع الريادية ذات الإمكانات العالية للنمو وخلق فرص العمل، ومواكبتها إلى أن ترى النور وتحقق الاستدامة.
يهدف عملنا إلى احتضان ومتابعة المشاريع النسائية بطريقة شخصية ومتكاملة، بدءًا من الفكرة وصولًا إلى إنشاء الشركة وتطويرها، ويشمل ذلك: دعم إعداد نماذج أعمال قابلة للاستمرار، تطوير خطط العمل، التدريب، الإرشاد، بناء الشبكات، وجمع التمويل.

كما تتضمن برامجنا حملات توعوية في المدارس والجامعات لزرع روح المبادرة لدى الشباب، إضافة إلى تنظيم مسابقات الابتكار والهاكاثونات، التي تتيح للفئة المستهدفة التعبير عن قدراتها الكامنة وخوض أولى تجاربها في ريادة الأعمال بشكل منظم ومؤطر.

4.برأيكم، ما هي مجالات التعاون التي ينبغي تعزيزها بين اتحادكم ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة المركز الإسلامي لتنمية التجارة؟

هناك عدة مجالات تعاون تستحق التعزيز من أجل تسريع وتيرة التعاون بين اتحاد سيدات الأعمال ورائدات الأعمال في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتوغو ومنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، وتشمل هذه المجالات:
- الوصول إلى الأسواق والتصدير؛
- التمويل والاستثمار؛
- بناء القدرات وتعزيز المهارات؛
- منصات للتبادل وبناء شبكات التعاون؛
- الدعوة المشتركة من أجل التمكين الاقتصادي للنساء. ■

استغلال إمكانات التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي: **توجهات استراتيجية لتعزيز التكامل في إطار خطة العمل 2025-2035**

بقلم الدكتور الحسن حزين

إن التكامل الاقتصادي والتجاري داخل منظمة التعاون الإسلامي هدف راسخ منذ فترة طويلة. ويسعى إلى تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء وتحفيز التنمية المتبادلة.

يهدف التكامل الاقتصادي والتجاري إلى تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء وتحفيز التنمية المتبادلة. وبالفعل، فإن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي يعود تاريخه إلى عام 1984، يقع في صميم هذا الطموح. وبينما تنطلق منظمة التعاون الإسلامي في خطة عملها العشرية المقبلة (2025-2035)، ستتمكن المنظمة من مراجعة التقدم المحرز والتحديات القائمة والدروس المستفادة من جهود التكامل السابقة لتوجيه الاستراتيجيات المستقبلية.

التطور المستهدف للتجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي:

وبين عامي 2005 و2015، سعت الخطة العشرية الأولى، التي اعتمدتها قمة مكة المكرمة في عام 2005، إلى مضاعفة حصة التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي من 11% إلى حوالي 20%. وقد تحقق هذا الهدف جزئيًا، مما يعكس جهود التكامل الإقليمي، ولكنه يعكس أيضًا الحدود الهيكلية والجيوسياسية التي تحول دون تحقيق مستويات أعلى من التعاون.

وتهدف الخطة الثانية (2016-2025)، التي تم اعتمادها في قمة منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في عام 2016، إلى زيادة هذه الحصة إلى 25%. ومع اقترابها من نهايتها، لا يزال التقدم المحرز متواضعًا ولم يتحقق الهدف إلا جزئيًا. أما الخطة الثالثة (2025-2035)، التي يجري اعتمادها حاليًا، فتتوخى تحديد هدف جديد بنسبة 30%. وسيعتمد تحقيق هذا الهدف على تعزيز الإرادة السياسية، وتحسين البنى التحتية للربط، ومواصلة الجهود لمواءمة السياسات التجارية بين الدول الأعضاء.

الفترة	الخطة العشرية	التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي (تقديرات)	هل تم تحقيق الهدف؟
2005–2015	الخطة الأولى	11% → ~20%	تم تحقيقه جزئياً
2016–2025	الخطة الثانية	20% → ~25%	تم تحقيقه جزئياً
2025–2035	الخطة الثالثة الخطة الثالثة	25% →30%	الهدف قيد التنفيذ

تقييم التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي:

تُظهر الأرقام الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في حجم التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغت القيمة الصافية للتجارة البينية في عام 2024 نحو 500 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعام 2023 بنسبة 13,56%. كما ارتفعت حصة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء، منتقلة من 19,16% سنة 2023 إلى 20,36% سنة 2024.ويرجع ذلك إلى انتعاش الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد 19، وتنويع اقتصادات الدول الأعضاء، وزيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز التعاون الإقليمي.

تعتبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا وماليزيا وإندونيسيا ومصر وعمان وباكستان وإيران ونيجيريا الجهات الفاعلة الرئيسية في التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024. وتمثل هذه الدول مجتمعةً حوالي 71% من التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي. وبحلول عام 2024، سيبلغ إجمالي عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 30 دولة عضو في المنظمة بنسبة 25% من تجارتها البينية. وتسعى خطة العمل العشرية (2016-2025) إلى زيادة حصة التجارة البينية بين دول المنظمة إلى 25% بحلول عام 2025.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا ترقى التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى مستوى التوقعات، بالنظر إلى الإمكانات الكبيرة لهذه الدول من حيث الموارد الطبيعية والبشرية.

التحديات والعقبات المستمرة:

هناك العديد من العقبات الرئيسية التي تحول دون توسيع التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي:

• الافتقار إلى التكامل بين البلدان فضلا عن

محدودية أو عدم تنوع العروض الموجهة للتصدير. إن هياكل الإنتاج والتصدير لمعظم اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي موجهة نحو المنتجات الأساسية (المعادن والمواد الخام)، والتي يكون الطلب عليها خارجيا بشكل رئيسي.

• نقص القدرة التنافسية في صادرات العديد من البلدان، والتي لا تتكيف مع القواعد والمعايير الدولية.

• معوقات النقل واللوجستيات: ضعف الربط البحري، وعدم فعالية البنية التحتية والإجراءات الإدارية المعقدة (الجمارك، والمصارف، والموانئ) هي عقبات رئيسية. وتؤدي هذه العيوب الهيكلية، إلى جانب الإجراءات الرسمية المرهقة، إلى ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية بشكل خاص.

• الحواجز غير الجمركية وتراجع الأفضليات الجمركية: أدى انتشار اتفاقيات التجارة الإقليمية مع الدول غير الأعضاء في المنظمة إلى إضعاف الميزة الجمركية بين الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعض الممارسات المستمرة - مثل حواجز الطرق ونقاط التفتيش المتعددة والإجراءات الإدارية غير المتسقة - تشكل عوائق كبيرة أمام التجارة.

• أوجه القصور في النظام المصرفي والمالي: إن عدم وجود شبكة مصرفية فعالة، بما في ذلك مصارف التصدير والاستيراد ووكالات ضمان قروض الصادرات، يحد من إمكانية الحصول على تمويل للمبادلات التجارية. ويؤثر هذا الوضع بشكل خاص على المصدرين الصغار ومتوسطي الحجم.

• الافتقار إلى المعلومات التجارية: إن الافتقار إلى بيانات موثوقة عن الأسواق والمنتجات والفرص التجارية يعيق قدرة المشغلين الاقتصاديين على تحديد واستغلال إمكانات التجارة البينية في المنظمة.

الدروس المستفادة والمتطلبات الأساسية لتحقيق أهداف المخطط الجديد (2025-2035) :

لم تحرز مبادرات التكامل الإقليمي في إطار منظمة التعاون الإسلامي تقدماً ملموساً في التجارة البينية الإقليمية والتجارة البينية داخل المنظمة على الرغم من المحاولات التي بذلت على مدى عقود. ولتحقيق هدف طموح جديد للتجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2035، ينبغي وضع مجموعة من الشروط الأولية.

وتعتبر هذه الدروس ضرورية لتطوير خطة عمل خاصة بالفترة الممتدة من 2025-2035:

• إقامة منطقة تجارة حرة بين دول منظمة التعاون الإسلامي عبر إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. فمن شأن تفعيل منطقة تجارة حرة متكاملة بين الدول الأعضاء في نظام الأفضليات التجارية للمنظمة، أن يرفع حجم التجارة البينية بما يتراوح بين 100 و180 مليار دولار أمريكي، وذلك وفقًا لسيناريوهات مختلفة. هذا من شأنه أن يتجاوز بسهولة النسبة الحالية البالغة 20٪، ويُسهم في تحقيق الهدف الطموح الجديد للمنظمة.

• إنعاش التكتلات الاقتصادية الإقليمية داخل منظمة التعاون الإسلامي (مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الإيكواس، اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية) بهدف تعزيز التجارة داخل هذه التكتلات.

• تحسين وتعزيز الروابط بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية داخل المنظمة من أجل تنمية التجارة البينية الإقليمية (مثل التعاون بين مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي، أو بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والإيكواس).

• تعزيز الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية والتي تتمتع بإمكانات تجارية عالية (سواء في المنتجات أو الخدمات). وقد حدد المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية قائمة أولية لعدد من المنتجات غير التقليدية خارج نطاق المحروقات والمعادن، من بينها: القطن، منتجات الاقتصاد الأزرق، الجلود والفراء، الخشب ومشتقاته، الأرز، التمور، اللحوم، الزيوت النباتية، الطاقة الخضراء، المركبات، مواد البناء، المنتجات الصيدلانية، البلاستيك، وغيرها.

• التخفيف من العوائق المرتبطة بالنقل واللوجستيات من خلال الاستثمار المكثف في البنية التحتية والمعدات الخاصة بالنقل، والخدمات اللوجستية، والاتصالات (بما في ذلك إنشاء الممرات الاقتصادية، الطرق، المطارات، الموانئ، والطرق السريعة). كما يُوصى بتعزيز الربط البحري عبر إنشاء شركات شحن بحرية إقليمية وتطوير أوجه التعاون بين ملاك السفن في الدول الإسلامية.

• تبسيط إجراءات التجارة الخارجية عبر اعتماد برنامج لتيسير التجارة يهدف إلى خفض تكاليف التصدير. ويُنصح بتسريع تنفيذ مشاريع الرقمنة مثل: الشهادات الصحية الإلكترونية، النظام الإلكتروني تتبادل شهادات الصحة النباتية (e-Phyto)، نظام النقل البري الدولي الإلكتروني (eTIR) ، واتفاقيات عقد النقل الدولي للبضائع عن طريق البر الإلكترونية (eCMR)، لا سيما في دول إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى.

• تعزيز آليات تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات. وينبغي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحديد هدف تمويلي واضح، على سبيل المثال: تمويل ما بين 10% إلى 20% من حجم التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2035. كما تُعد إقامة اتفاقيات دفع ثنائية ومتعددة الأطراف خطوة أساسية لتسهيل التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

آفاق 2025-2035: المفاوضات ودراسة الأثر

في إطار التحسين المستمر للنظام، تُجرى حاليًا مفاوضات جديدة تحت رئاسة لجنة الكومسيك. وفي هذا السياق، اقترحت تركيا استراتيجية وبرنامج عمل للتفاوض بشأن ثلاث بروتوكولات جديدة: بروتوكول يتعلق بتجارة السلع يهدف إلى تحسين نظام الامتيازات التعريفية التجارية (PRETAS)، بروتوكول خاص بالخدمات وتيسير الاستثمارات، وبروتوكول يركز على تسهيل إجراءات التجارة.

من المتوقع أن تُعقد مفاوضات البروتوكولات الجديدة بشكل رئيسي خلال عام 2025، مع تخصيص عام 2026 لمرحلة التفاوض حول قوائم التنازلات الخاصة بالسلع. وتشمل المبادئ التوجيهية لهذه العملية ما يلي: الشمولية؛ اعتبار التصديق على الاتفاقية الإطارية الشرط الوحيد للانضمام إلى البروتوكولات الجديدة؛ الحفاظ على توازن التنازلات بين الدول الأعضاء؛ مراعاة احتياجات الدول الأقل تقدمًا؛ إدماج أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ومن المقرر أن تدخل هذه البروتوكولات حيّز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من تصديق عشرة من الدول الأعضاء عليها.

وقد أجريت دراسة تحليلية باستخدام نماذج GTAP V12 beta وCEPII لتقييم الأثر المحتمل لعدة سيناريوهات لتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء. وقد تمت دراسة السيناريوهات التالية:

1. اتفاقية التجارة الحرة: (FTA Plus) إزالة الرسوم الجمركية وتقليص الإجراءات غير التعريفية.

الإمكانات المتوقعة: 613: مليار دولار أمريكي(حصة التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي 25.0٪)

2. التكامل العميق: تخفيضات إضافية في الإجـراءات غير التعريفية. الإمكانات المتوقعة: 675 مليار دولار أمريكي (حصة التجارة البينية داخـل منظمة التعاون الإسلامي 27.5٪)

3. توسيع نطاق نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي ليشمل أعضاء جدد وتحرير قطاع الخدمات. الإمكانات المتوقعة: 795 مليار دولار أمريكي (حصة التجارة البينية داخـل منظمة التعاون الإسلامي 31.8٪.)

تشير هـذه السيناريوهات إلى وجـود إمكانات كبيرة في خلق فـرص تجارية جديدة، تتراوح بين 113+ مليار إلى 295+ مليار دولار أمريكي، ويُعزى ذلك بشكل خاص إلى إلغاء الرسوم الجمركية وتقليص تكاليف النقل وتكاليف المعاملات. ومع ذلك، فإن هذه السيناريوهات تؤدي أيضًا إلى تحويل جزئي للتجارة، يحصل غالبًا على حساب الاتحاد الأوروبي، الصين، والبرازيل إلى حد ما. وقد أظهرت التحليلات أن هناك فاعلين مستفيدين من هذا التوجه، أبرزهم: إفريقيا جنوب الصحراء, جنوب شرق آسيا, أوروبـا والقوقاز وذلـك من حيث نمو الناتج المحلي الإجـمالي وخلق فرص العمل. أما الخاسرون فيتمثلون في بعض القطاعات داخل الاتحاد الأوروبي، والبرازيل.

السيناريو	نسبة التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي	القيمة (بالمليار دولار أمريكي)	صافي التجارة المُنشأة (بالمليار دولار أمريكي)	تحويل التجارة (بالمليار دولار أمريكي)
اتفاقية تجارة حرة محسّنة	25,0 %	613	+113	-25
تكامل معمّق أو تكامل موسّع	27,5 %	675	+175	-32
توسيع نطاق النظام	31,8 %	795	+295	-45

تُظهر نتائج المحاكاة أن جميع المناطق التي تمت دراستها تسجل مكاسب صافية إيجابية في التجارة، حيث يفوق انشاء التجارة بشكل منهجي تحويل التجارة. وتـبرز منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأعلى مكسب (32+ مليار دولار أمريكي)، تليها أوروبا والقوقاز (31+ مليار دولار أمريكي)، مما يشير إلى قدرة قوية على إعـادة توجيه التجارة. كما سجلت منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا أرصدة صافية كبيرة (28+ و26+ مليار دولار أمريكي على التوالي)، مما يشير إلى تكامل تجاري قوي أو تنويع فعال لشركائها.

انشاء مقابل تحويل التجارة حسب المنطقة (بالمليارات من الدولارات)		
المنطقة	مكاسب التوظيف (في السيناريو النهائي)	مكاسب الرفاه الاقتصادي
إفريقيا جنوب الصحراء	+4,8 %	+4,1 %
آسيا الوسطى	+4,2 %	+3,7 %
آسيا الغربية	+3,0 %	+3,4 %

المنطقة	انشاء التجارة	تحويل التجارة	صافي الربح
آسيا الجنوبية الشرقية	+30مليار دولار	-6مليار دولار	+24مليار دولار
آسيا الغربية	+35مليار دولار	-7مليار دولار	+28مليار دولار
آسيا الوسطى آسيا الوسطى	+25مليار دولار	-5مليار دولار	+20مليار دولار
شمال أفريقيا	+32مليار دولار	-6مليار دولار	+26مليار دولار
أفريقيا جنوب الصحراء	+40مليار دولار	-8مليار دولار	+32مليار دولار
أوروبا والقوقاز	+38مليار دولار	-7مليار دولار	+31مليار دولار

وعلى النقيض من ذلك، يُظهر جنوب شرق آسيا أقل المكاسب الصافية (24+ مليار دولار أمريكي)، وذلك بسبب التحويل التجاري الكبير نسبيًا مقارنةً بإنشاء التجارة. أما بالنسبة لآسيا الوسطى، فعلى الرغم من أن حجم تجارتها أكثر تواضعًا، إلا أنها لا تزال تستفيد من تأثير إيجابي كبير (20+ مليار دولار أمريكي).

وتهدف التوصيات الاستراتيجية المنبثقة عن هـذا التحليل إلى مضاعفة الفوائد مع التخفيف من الخسائر. وهي تشمل إنشاء صندوق تعويضات للبلدان المتضررة، والقيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية اللوجستية (مثل الموانئ والممرات التجارية)، وإدراج معايير الاستدامة في تخطيط المشاريع. تعتمد هذه التحليلات، المبنية على نموذج GTAP، على أن تعميق التكامل التجاري بين الـدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يمكن أن يولد مكاسب اقتصادية كبيرة، خاصةً من حيث الرفاه الاقتصادي، وفرص العمل، والتنمية القطاعية. وتشير النتائج كذلك إلى أن خلق التجارة يفوق عمومًا تحويلها، ما يـدل على أن هذه المكاسب تمثل تحسنًا حقيقيًا في الكفاءة الاقتصادية.

ومع ذلك، ولتحقيق الهدف الذي حدده المخطط العشري الجديد 2025–2035، والمتمثل في رفع حصة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي إلى 30٪ من إجمالي التجارة بحلول عام 2035، فإنه من الضروري الانتقال من المحاكاة النظرية إلى اتخاذ إجراءات سياسية ملموسة، مدعومة بتعاون إقليمي معزَّز.

يجب أن تستند خطة العمل لتعزيز التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي إلى مقاربة متكاملة، تجمع بين: الإصلاحات المؤسسية، تحديث أنظمة التجارة, وتعزيز القدرات. ويهدف إطلاق سلسلة جديدة من المفاوضات في إطار اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى إبرام اتفاقات تجارية أكثر عمقًا وشمولاً. وفي الوقت نفسه، يتيح النهج السريع (Fast Track)الـقـائـم على الانـضـمام الطوعي للبلدان الأكـثر استعدادًا التقدم بسرعة أكبر، مما يعزز إحراز تقدم متباين ولكنه ملموس..وسيمثل الانتهاء من إعداد اتفاقية تجارة حرة في إطار منظمة التعاون الإسلامي

العناصر	GTAP v12 Beta	CEPII (MAcMap)
خلق التجارة	مليار +295 (السيناريو 3) 295+	مليون دولار أمريكي 260 + (القطاعات المستهدفة في النظام المنسق 6)
تحويل التجارة	-45 مليون دولار أمريكي (الاتحاد الأوروبي، الصين، البرازيل)	-50 مليار دولار (التحويلات عبر دول ثالثة)
التأثير على التوظيف	+5,8 %	-2,1 %

مرحلة محورية في تحسين انسيابية التجارة وتعزيز التكامل الإقليمي.

كما تركز المحاور التنفيذية على تقليص الحواجز التجارية بالتوازي مع خلق فرص جديدة. وتشمل هذه المحاور: التحرير التدريجي لقطاع الخدمات، التقليص المستهدف للتدابير غير الجمركية، تحسين البنى التحتية اللوجستية، وذلك من أجل خفض تكاليف المعاملات والنقل. كما يعد استخدام آليات تمويل مناسبة، بما في ذلك الصناديق الإقليمية والمالية الإسلامية، أمرًا أساسيًا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأخيرًا، فإن تعزيز القدرات التقنية وتطوير التجارة الإلكترونية البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي يمثلان أدوات واعدة لدمج الشباب والشركات الناشئة والاقتصادات الرقمية في الدينامية الإقليمية.

لقد كان السبيل إلى مزيد من الاندماج التجاري تدريجياً. فقد تم اعتماد الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري سنة 1980، ليشكّل الأســاس للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي 1984، أوكلت إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة مهمة إعداد مشروع اتفاق لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. وبعد سلسلة من اجتماعات الخبراء ودورات لجنة الكومسيك ، تم اعتماد الاتفاق الإطار لنظام الأفضليات التجارية وملحقه الخاص بـ قواعد المنشأ في 1988.. وللدخول حيّز التنفيذ، تطلّب الاتفاق مصادقة عشرة دول أعضاء، وقد تم بلوغ النصاب القانوني مع نهاية عام 2002 .

كما تأسست لجنة المفاوضات التجارية في عام 2003. وأفضت المفاوضات الأولى التي جرت بين عامي 2004 و2005 إلى إعداد البروتوكول المتعلق بنظام التعريفة التفضيلية المعمم في منظمة التعاون الإسلامي والذي اعتمدته لجنة الكومسيك. وأفضت الجولة الثانية من المفاوضات (2006-2007) إلى وضع الصيغة النهائية لقواعد المنشأ لنظام التعرفة التفضيلية لمنظمة التعاون الإســلامـي. كما تطلب دخــول نظام بريتاس (2010) وقواعد المنشأ (2011) حيز التنفيذ تصديق عشر دول أعضاء. ولتفعيل النظام، كان على عشر دول أعضاء التصديق على الاتفاقيات الثلاث لنظام الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ وتقديم جداول الامتيازات الخاصة بكل منها، وهو ما تحقق بحلول نهاية عام 2014. ولكن لم يدخل النظام حيز التنفيذ حتى يوليو 2022. ■

الخلاصة

إن الهدف المتمثل في بلوغ نسبة 30٪ من التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2035 هو هدف طموح ولكنه قابل للتحقيق. فهو يتطلب تعاوناً سياسياً قوياً والتزاماً من القطاعات الإنتاجية ورؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية الشاملة.

وتوضح النتائج أن بلوغ هذا الهدف يمكن أن يغير مسار الاقتصادات الإسلامية بشكل مستدام، ويوفر فرص عمل جديدة، ويقوي قدرتها على مواجهة التحديات والصدمات الخارجية.

وقد أحرز التكامل التجاري داخل منظمة التعاون الإسلامي تقدما كبيرا مع التنفيذ الفعال لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وتحقيق (أو قرب تحقيق) هدف حصة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي البالغة 25%. ومع ذلك، لا تزال العقبات الهيكلية واللوجستية المستمرة تحد من إمكانات النمو بشكل كامل.

وتؤكد العبر المستخلصة من الجهود السابقة والتحليلات التطلعية أن تحقيق هدف التجارة البينية الأكثر طموحاً للفترة 2025-2035 سيتطلب اتخاذ إجراءات حازمة. وبالفعل، فإن تحويل نظام الأفضليات التجارية البينية في منظمة التعاون الإسلامي إلى منطقة تجارة حرة حقيقية، والاستثمار بشكل كبير في البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، وتبسيط الإجراءات التجارية، وتعزيز تمويل الصادرات وتأمين الائتمان، وزيادة الاستثمار في القطاعات الرئيسية، هي شروط أساسية لا مناص منها .

وتعتبر المفاوضات الجارية بشأن البروتوكولات الجديدة المتعلقة بالسلع والخدمات/الاستثمار وتيسير التجارة خطوات حاسمة في هذا الاتجاه. وإذا ما تمت معالجة العقبات بشكل صحيح وتم تنفيذ الاستراتيجيات الموصى بها بطريقة شاملة ومستدامة، فإن التكامل التجاري للمنظمة، وفقاً لبعض التحليلات، لديه القدرة على زيادة التجارة البينية بين دول المنظمة إلى ما يقرب من 800 مليار دولار أمريكي وزيادة حصتها بشكل كبير، وبالتالي المساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتضامن بين الدول الأعضاء على مدى العقد المقبل.

ريادة الأعمال النسائية في أفريقيا: قصص نجاح

المرأة في صلب التنمية الزراعية

تلعب المرأة في بوركينا فاسو دورًا حاسمًا في التنمية الزراعية، حيث تساهم بشكل كبير في إنتاج الغذاء ودخل الأسرة. وتشكل النساء نسبة كبيرة من السكان العاملين في هذا القطاع ويعملن بنسبة كبيرة في العمل الزراعي. وعلى الرغم من أن الحصول على الأراضي لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا، إلا أن مساهمتهن ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي وتكوين الثروة والحد من الفقر. ومع ذلك، فقد تميزت السيدة فاطيماتا بادولو/سابا والعديد من النساء الأخريات بإنشاء أعمال تجارية.

تساهم ريادة الأعمال النسائية في الزراعة في النمو الاقتصادي للمجتمع. ولكن من المؤسف أن القيود الاجتماعية والثقافية لا تزال تعيق هذا التطور. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص في بوركينا فاسو، حيث تشكل النساء 52% من السكان، وتعمل 83% منهن في هذا القطاع، ويوفرن حوالي 60% من الإنتاج الزراعي، وفقًا لبيانات وزارة النهوض بالمرأة.

كما أن الإنتاج الزراعي هو أيضًا، وقبل كل شيء، المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للمزارعين، مما يمكنهم من تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي. وإسهام المرأة في القطاع الزراعي ثابت لا جدال فيه.

المرأة في خدمة التنمية المحلية

وفي دوري، في منطقة الساحل، تجسّد السيدة فاطماتا بادولو/سابا، المروّجة والمديرة الإدارية لشركة SAFAS (Savoir-Faire de la Sahélienne)، هذا الجيل من النساء اللواتي يرفضن الاستسلام. وقد جعلت من معالجة المنتجات الحرجية غير الخشبية (NTFPs) هوايتها. وتتحلى السيدة فاطماتا بادولو برؤية ثاقبة استطاعت أن تقود شركتها لاعتماد نهج قائم على احترام معايير الجودة. ونتيجة لذلك، في عام 2024، تم اعتماد 37 منتجًا من منتجات SAFAS بعلامة التصديق الوطنية لبوركينا فاسو (NBF)، التي تمنحها الوكالة البوركينية للمعايير والمقاييس والجودة (ABNORM)، وهي ضمانة للامتثال المنتج لمعايير بوركينا فاسو.

لم يكن هذا النجاح عاديًا، كما تؤكد قائلة: «في بلد تفرض فيه القيود الاجتماعية والثقافية صعوبات كبيرة على النساء في الحصول على الأراضي، اضطررت إلى خوض معركة طويلة حتى أتمكن من امتلاك هكتار ونصف لبناء مركز لإنتاج وتجهيز المنتجات الحرجية غير الخشبية.» ومن خلال هذه التجربة، تسلط فاطماتا الضوء على النضال اليومي الذي تخوضه رائدات الأعمال من أجل تجاوز عوائق امتلاك الأراضي. وعلى مر السنين، اكتسبت صاحبة مشروع SAFAS سمعة طيبة على مر السنين، وتوجت بجائزة أفضل رائدة أعمال شابة في منطقة الساحل في عام 2020، وتنويه خاص من وكالة الأنباء الفرنسية/المؤسسة الفرنسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2024 بفضل صمودها وابتكارها. وتوظف SAFAS حاليًا 7 موظفين دائمين، بما في ذلك موظف واحد مسجل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأكثر من 30 عاملًا موسميًا.

آفاق التغيير الهيكلي

يرى المروّجون أن المستقبل يرتكز على بناء القدرات وتعزيز الاستثمار. وفي هذا السياق، تقول فاطيماتا بادولو/سابا، التي تسعى إلى توسيع حضور شركة SAFAS في الأسواق الوطنية والدولية " أريد تطوير استراتيجية تواصل فعالة والحصول على معدات إنتاج عالية الأداء". أما بالنسبة لشركة Miel reine d'abeille، فإن الطلب على العسل يفوق العرض:" هدفي هو زيادة عدد خلايا النحل الخاصة بي لإرضاء زبائني بالكامل"، كما تقول أوا كافاندو، التي تطمح

إلى الاستفادة من الدعم المستقبلي لدعم نمو مشروعها.

لا تفتقر نساء بوركينا فاسو المنخرطات في ريادة الأعمال الزراعية إلى الرؤية أو العزيمة. فهن يساهمن بقوة في تحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص العمل وتنمية الموارد المحلية. ولكن لكي تُستغل إمكاناتهن بالكامل، من الضروري إزالة العقبات التي تحول دون حصولهن على الأراضي وامتلاكها ، وذلك من خلال تهيئة بيئة قانونية واقتصادية مواتية. ■

توصيات رئيسية لفائدة دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن آلية تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول

يتناول هذا الموضوع أبرز القضايا والاعتبارات القانونية التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في سياق الإصلاحات الجارية على نظام تسوية منازعات المستثمرين والدول (*ISDS*) . وقد شكّلت هذه القضايا محور النقاشات ضمن جلسات فريق العمل الثالث (*WG-III*) التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، منذ دورته الحادية والخمسين المنعقدة في نيويورك في أبريل الماضي.

ويستند هذا التقرير إلى المفاوضات والمداولات المتواصلة داخل الفريق الأممي، فضلاً عن اجتماعات فريق الخبراء الحكومي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي خُصصت للتفكير في وضع آلية بديلة أو مكملة لتسوية منازعات المستثمرين والدول، بما يتوافق مع أولويات واحتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بقلم السيد. عثمان بيراتشا،
الشريك الإداري في بيراتشاس (شركة محاماة دولية)، باكستان

يُعالج التقرير جملة من القضايا المحورية، من بينها آجال التقادم، وآليات التسوية الودية، ومعايير تقدير الأضرار والتعويضات، إضافةً إلى مقترح إنشاء محكمة استثمارية متعددة الأطراف. كما يطرح التقرير توجيهات واستراتيجيات عملية موجَّهة بالأساس إلى الدول النامية، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما يمكّنها من الدفع نحو إصلاحات تكفل إيجاد توازن عادل بين حماية الاستثمارات وضمان الأمن القانوني والعدالة الاقتصادية. ويهدف التقرير، في نهاية المطاف، إلى ضمان أن تراعي أي تطورات مستقبلية في نظام تسوية منازعات المستثمرين والدول أولويات واعتبارات دول المنظمة ومخاوفها الخاصة.

1-فترة التقادم والتسوية الودية

أثار الاتحاد السويسري للتحكيم (ASA) عدداً من المخاوف المتعلقة بتنسيق فترة التقادم مع آليات التسوية الودية واستنفاد سبل الانتصاف الداخلية. ولاحظ الاتحاد خصوصاً الغموض المحيط بإمكانية أن يؤدي اللجوء إلى التسوية الودية إلى تعليق سريان فترة التقادم. وفي حال وقوع هذا التعليق، تظل التساؤلات قائمة حول اللحظة الدقيقة التي يُستأنف فيها سريان المهلة: هل يكون عند انتهاء إجراءات التسوية فعلياً، أم عند الإعلان الرسمي عن فشلها، أم بناءً على حدث آخر؟

ويُشير هذا الغموض إلى مخاطر قانونية محتملة للأطراف المعنية، ويبرز الحاجة إلى وضع توضيح صريح ضمن الإصلاحات المزمع تنفيذها.

من جهة أخرى، إذا لم يتم تعليق فترة التقادم أثناء إجراءات التسوية الودية، فقد تُضطر الأطراف إلى تقصير هذه الإجراءات أو التخلي عنها بشكل مبكر خوفاً من ضياع حقها في اللجوء للتحكيم بعد انقضاء الأجل.

كما يتضمن مشروع النصوص غموضاً إضافياً بشأن تأثير اللجوء إلى سبل الانتصاف الداخلية على فترة التقادم، إذ لا يتوافر نص صريح يوضح ما إذا كان تقديم هذه الطعون يؤدي إلى تعليق المهلة القانونية. وقد يدفع هذا الغموض المستثمرين إلى التخلي المبكر عن اللجوء إلى هذه الوسائل، حرصاً على الحفاظ على حقهم في التحكيم ضمن الآجال القانونية المحددة.

وبناءً على ذلك، يُوصى بأن يدعم أعضاء منظمة التعاون الإسلامي إدراج نص صريح ينص على تعليق فترة التقادم خلال

إجراءات التسوية الودية وسبل الانتصاف الداخلية، مع توضيح اللحظة الدقيقة التي يُستأنف فيها سريان المهلة. كما يُستحسن استبعاد المراحل التمهيدية قبل اللجوء إلى التحكيم من حساب فترة التقادم، بما يتيح للأطراف المشاركة بحسن نية في هذه الإجراءات دون الإضرار بحقوقهم في سبل تسوية المنازعات الأخرى.

2- تقييم الأضرار والتعويضات

أثـارت مقترحات فريق العمل الثالث (WG-III) بشأن تعويض الأضرار جدلاً واسـعـاً، لا سيما فيما يتعلق بالاعتماد على أساليب تقييم مضاربة مثل نموذج التدفقات النقدية المخفضة، والغموض المـرتـبـط بمصطلحات مثل «الـفـائـدة المـعـقـولـة»، بـالإضـافـة إلى خطر تأثير المطالبات المبالغ فيها على قرارات المحاكم، وغياب حدود قصوى للتعويضات المالية، وعدم وضوح مبادئ السببية.

تُشكّل التعويضات المالية في قضايا تسوية منازعات المستثمرين والدول مصدر قلق كبير للدول النامية، وخصوصا الـدول المضيفة، نظرا لطبيعة أحكام التحكيم غير المتوقعة والمبالغ المفرطة التي غالبا ما تقرّها المحاكم. وقد تورطت بعض الدول الأعـضـاء في منظمة التعاون الإسلامي، مثل باكستان ونيجيريا، في قضايا تحكيم كبرى ضمن هذا الإطار، على غرار قضية Tethyan Copper ضد جمهورية باكستان الإسلامية وقضية الجمهورية الفيدرالية لنيجيريا ضد Process & Industrial Developments Limited.

وفي كلتا القضيتين، بلغت المطالب المالية

مـلـيـارات الـــدولارات، حيث اخـتـارت باكستان تسوية النزاع عبر اتفاق ودي، بينما نجحت نيجيريا في إلغاء الحكم. وقد أبـرزت هذه القضايا التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول النامية في التعامل مع مبالغ التعويضات، لا سيما بسبب السلطة التقديرية الواسعة التي تتمتع بها المحاكم في منح فوائد مركبة، ما يؤدي إلى تراكم الديون بوتيرة سريعة.

لمواجهة هـذه المـخـاوف، تُنصح الـدول النامية بالضغط للحد مـن استخدام أساليب التقييم التخمينية، مثل طريقة التدفق النقدي المخصوم، والمطالبة باعتماد مبادئ توجيهية واضحة لتطبيقها، مستندة إلى أدلـة قوية ووجـود صلة مباشرة بين الانتهاك المزعوم والضرر الفعلي. ويوصي البنك الـدولي بعدم استخدام طريقة التدفق النقدي المخصوم إلا في حال وجود سجل مثبت للربحية. كما يُستحسن وضع قواعد واضحة وقابلة للتنبؤ لتحديد أسعار الفائدة وتخصيص التكاليف، مع ضمان ألا يكون التعويض النقدي مفرطاً، وألا يُمنح إلا إذا أمكن إثبات وجود صلة مباشرة بالضرر غير المشروع في معظم الحالات.

3- المحكمة الاستثمارية متعددة الأطراف

يُشكّل مقترح إنشاء المحكمة الاستثمارية متعددة الأطراف، الذي طُرح ضمن أعمال مجموعة العمل الثالثة (WG-III)، إصلاحاً هيكلياً للنظام الحالي لتسوية منازعات المستثمرين والـدول. وبينما تمارس العديد من الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ضغوطاً قوية لاعتماد هذه الآلية الدائمة، تُنصح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالنظر في المقترح بحذر. إذ يجب أن يضمن أي إصلاح مؤسسي من هذا النوع توازناً دقيقاً بين فعالية الآلية، واحترام سيادة الدول، وسهولة الوصول إلى العدالة، والتمثيل العادل للأطراف.

يثير توسيع نطاق اختصاص المحكمة الاستثمارية متعددة الأطراف في منازعات الاستثمار عدداً من المخاوف، إذ قد يُعيق بشكل مفرط وضع السياسات الوطنية. وقد تتردد الـدول في الانضمام إلى فريق إدارة منازعات الاستثمار خشية صدور قرارات لا يمكن التنبؤ بها تمس السيادة القضائية للدولة. علاوة على ذلك، فإن استخدام قضاة معينين من قبل الدول، رغـم أنـه قـد يحد مـن التحيز لصالح المستثمرين، قد يؤدي إلى تسييس العملية القضائية أو، في بعض الحالات، إلى تفضيل غير متناسب للدول المدعى عليها. ويتفاقم هذا الخطر بسبب صعوبة تحقيق تفسير موحد لأحكام المعاهدات المختلفة، مما يعزز حالة عدم اليقين المستمرة.

ومع ذلك، قد تسهم المحكمة الاستثمارية متعددة الأطـراف في حـل العديد من المـشـاكـل المـسـتـمـرة في نـظـام تسوية منازعات الاستثمار، والتي تؤثر بشكل خاص على الدول النامية وأعضاء منظمة التعاون الإسلامي. فمثلاً، يمكن أن يُسهم نشر قرارات المحكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة. كما أن آلية الاستئناف وطبيعة المحكمة الدائمة قد تدعم تفسيرات أكثر اتساقًا لأحكام المعاهدات، مما يقلل من حالة عدم القدرة على التنبؤ التي ترتبط حالياً بنظام تسوية المنازعات وسرعة تنفيذ الأحكام.

يُـوصى بأن تشجع الـدول النامية، بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، عـلى تعزيز التنوع في تعيين القضاة لضمان عملية صنع قرار متوازنة وحيادية. وينبغي أن تشمل عملية التعيين مجموعة متنوعة من الولايات القضائية، بحيث تمثل وجهات نظر كل من الدول المتقدمة والنامية. وسيضمن هذا التنوع أن تعكس قـرارات المحكمة بدقة الواقع القانوني والاقتصادي للبلدان النامية، لا سيما في قضايا مثل المعاملة العادلة والمنصفة.

يمكن أن يتيح الاعتماد التدريجي للمحاكم الاستثمارية متعددة الأطراف للدول إمكانية اختيار فئات معينة من المنازعات أو معاهدات محددة، بما يوفر المرونة ويضمن التنفيذ التدريجي. ومع تراجع الجيل الأول من معاهدات الاستثمار الثنائية، باتت الدول النامية تعتمد بشكل متزايد على اتفاقات الاستثمار الدولية، حيث تمثل سبل الانتصاف القضائية المحلية طريقاً بديلاً محتملاً لتسوية المنازعات. ومع ذلك، لا تزال القدرة التفاوضية لهذه الاتفاقات محدودة، لا سيما بالنسبة للدول النامية، سواء كانت أعضاء في المنظمة أم لا. ويتفاقم هذا التباين بسبب الانقسام بين مواقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن المحاكم الاستثمارية متعددة الأطراف، إضافة إلى تباين القدرات التفاوضية للبلدان النامية.

على الرغم من أن تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة توفر فرصًا وتحديات على حد سواء، إلا أنها تتطلب إصلاحات جوهرية. فإذا تم تصميمها وتنفيذها بناءً على تحليل دقيق ومدروس، يمكن أن تسهم في معالجة قضايا رئيسية مثل تعزيز الشفافية، وضمان الاتساق، والحد من التعويضات المفرطة. وفي حالة دول مثل باكستان، ينبغي تكييف المحكمة الاستثمارية متعددة الأطراف بما يضمن فعالية التكلفة، والإنصاف، واحترام سيادة الدولة.

4- توصيات إضافية

لرفع فعالية إصلاحات نظام تسوية منازعات الاستثمار، قد يكون من المفيد للدول الأعضاء في المنظمة النظر في المبادرات والإجراءات التالية:

• اعتماد نهج متعدد المراحل لتسوية النزاعات: يمكن أن يشجع إدراج بنود بديلة متعددة المراحل في اتفاقات الاستثمار على التوصل إلى حلول ودية قبل اللجوء إلى التحكيم. ويسهم هذا النهج في تخفيف الضغط على آليات التحكيم وفي الوقت نفسه في ترسيخ ثقافة الحوار والتعاون.

• إنشاء قائمة بالمحكّمين والوسطاء المتخصصين: يُستحسن وضع قاعدة بيانات للمهنيين المؤهلين في تسوية منازعات المستثمرين والدول، مع مراعاة السمات الخاصة بالدول الأعضاء في المنظمة. في إطار المفاوضات الخاصة بباكستان ضمن اجتماعات مجموعة العمل الثالثة، اقترح الخبير بيراتشا إعداد قائمة متنوعة من المحكّمين من مختلف الولايات القضائية، بما في ذلك خبراء في قانون الاستثمار الدولي والوساطة الإسلامية (الصلح). ويضمن هذا الإجراء الوصول إلى محكّمين أكفاء مطّلعين على الواقع القانوني والاقتصادي للبلدان الإسلامية أو ذات الأغلبية المسلمة.

• تعزيز بناء القدرات والبرامج التدريبية: يمكن أن يسهم وضع برامج تدريبية لموظفي الخدمة المدنية والمحامين على أساليب الوساطة وحل النزاعات بالتوافق في رفع كفاءتهم. وفي هذا السياق، ينبغي دعم مؤسسات مثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية تقديراً خاصاً لمساهمتها في هذا المجال.

• تشجيع تبادل الخبرات بين الدول: يُعزز إنشاء إطار لتبادل أفضل الممارسات في مجال التسوية الودية للنزاعات بيئة التعاون بين الدول. كما يمكن أن توفر المنتديات أو ورش العمل المنتظمة، التي تنظمها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي أو بمبادرة من منظمة التعاون الإسلامي، منصة مثالية للحوار وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

من خلال الالتزام بهذه التوصيات، يمكن للدول، وخصوصًا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أن تلعب دورًا فعّالاً في مسار الإصلاح، وضمان توافق التعديلات المقترحة على آليات تسوية منازعات المستثمرين والدول مع مصالحها التنموية الوطنية، مع تعزيز القدرة على تحقيق أهدافها الإنمائية بشكل أفضل.■

جيتكس أفريقيا المغرب 2025

استضافت مدينة مراكش، ما بين *14* و*16* أبريل *2025*، الدورة الثالثة لمعرض جيتكس إفريقيا المغرب، المنظم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس. وقد جمع هذا الحدث نخبة من رواد المنظومة الرقمية الإفريقية والدولية، ليواصل ترسيخ مكانته كأبرز منصة للابتكار التكنولوجي في القارة، بعدما أطلقته وزارة التحول الرقمي والإصلاح الإداري بشراكة مع وكالة التنمية الرقمية.

إلى جانب دوره في تحفيز الاستثمار، يشكل المعرض رافعة للابتكار والتقدم التكنولوجي، ويساهم في تعزيز النمو الرقمي والاقتصادي لإفريقيا. فبفضل النجاح الـذي حققته الدورتان السابقتان، ارتقى جيتكس إفريقيا المغرب 2025 إلى مستوى جديد، حيث جمع مسؤولين حكوميين ومنظمين وخبراء الصناعة التكنولوجية لمناقشة قضايا محورية مثل حوكمة الذكاء الاصطناعي، واللوائح التنظيمية الرقمية، والسياسات العامة التي سترسم ملامح الابتكار في المستقبل.

وقد شهدت هذه الدورة مشاركة واسعة بـ 52,000 زائر (بزيادة 16% عن السنة الماضية) وحضور 740 شركة ناشئة، مما جعلها تلبّي تطلعات الـزوار والمنظمين معًا، وتؤكد مكانتها كحدث قاري مرجعي مخصص للتكنولوجيا والابتكار. كما تميزت فعاليات المعرض بتنظيم مؤتمرات قطاعية، ومبـادرات مبتكرة، ومنتديات ولقاءات للتواصل تهدف إلى تعزيز الـتـآزر بين الحكومات والمستثمرين ورواد الأعمال والقادة الرقميين.

وتركزت النقاشات خلال هذه السنة على البنية التحتية الرقمية العامة في إفريقيا، وتـطـويـر النظم الإيكولوجية للذكاء الاصطناعي، إلى جانب أحدث الابتكارات التكنولوجية، بما يعزز موقع القارة كفاعل رئيسي في المشهد الرقمي العالمي.

كان من أبـرز فعاليات معرض جيتكس أفريقيا المغرب 2025 توقيع عـدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الوزارة ومختلف الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص في مختلف قطاعات الابتكار، مما يؤكد على الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها المملكة في القطاع الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، تم دعم 200 شركة مغربية ناشئة من قبل الوزارة لتمكينها من الاستفادة الكاملة من فرص الاستثمار وإقامة شراكات تجارية، كما تم إطلاق برنامج "SheWins Africa" بدعم من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتشجيع التنمية الاقتصادية الشاملة ومنح رائدات الأعمال فرص الوصول إلى التمويل والشبكات الدولية.

تجتذب القارة الأفريقية بالفعل أكثر من 5 مليارات دولار من رأس المال الاستثماري، وتـعـزز المجموعة الغنية بالمواهب التكنولوجية والمؤهلة تأهيلاً عالياً هذا المسار الواعد. وبمرور الوقت، أصبح المغرب وجهة رقمية، وذلك بفضل بنيته التحتية المتطورة وبيئته الصديقة للاستثمار وإرادته السياسية الواضحة لدعم الابتكار وتحسين مكانته على المستويين القاري والـدولي. ومن خلال هذا الاجتماع، تؤكد المملكة من جديد على طموحها في أن تصبح مركزاً رقمياً رائداً في أفريقيا وتشجّع القارة على الانخراط الكامل في هذه الثورة الرقمية العالمية. ■

منتدى الرؤساء التنفيذيين في أفريقيا 2025 يختتم أعماله باتفاقيات رئيسية ويدعو إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص

تم إطلاق منتدى الرؤساء التنفيذيين الأفارقة في عام *2012*، ويجمع المنتدى سنويًا صانعي القرار من القطاعين العام والخاص لإجراء مناقشات رفيعة المستوى من خلال حلقات نقاش ومفاوضات وتبادل الآراء وورش عمل. جمعت الدورة الثانية عشرة لهذا العام *2,800* من قادة الأعمال والمستثمرين وصناع القرار السياسي من *90* بلداً لمدة يومين من الحوار رفيع المستوى والاتفاقيات الاستراتيجية.

وتحت شعار" هل يمكن لصفقة جديدة بين القطاعين العام والخاص أن تعيد ترتيب الأوراق لصالح القارة الأفريقية؟ "، ركزت هذه الدورة على تعزيز الحوكمة الاقتصادية وتحسين السياسات العامة وتسريع تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد عكست أجندة المنتدى أهمية التعاون المنظم والاستراتيجي بين الحكومات والقطاع الخاص من أجل إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية لأفريقيا في مواجهة السياق العالمي غير المستقر وضغوط الديون المتزايدة.

وبهذه المناسبة، دعا فخامة رئيس كوت ديفوار، السيد الحسن واتارا، صانعي القرار في القطاعين العام والخاص إلى العمل معًا من أجل وضع حلول ملموسة وطموحة تتناسب مع رهانات القارة، بهدف مساعدة الجيل القادم من أبطال أفريقيا على الصعود. وأشار السيد مختار ديوب، الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية، إلى أن هذا المنتدى كان فرصة لأفريقيا لإحداث تأثير حقيقي. وكان من أبرز فعاليات المنتدى الجلسة الرئاسية التي شارك فيها العديد من رؤساء الدول، بما في ذلك الحسن واتارا (كوت ديفوار)، وبصيرو ديوماي فاي (السنغال)، وسيريل رامافوزا (جنوب أفريقيا)، ومحمد ولد الغزواني (موريتانيا)، وبول كاغامي (رواندا). وبهذه المناسبة، ناقش رؤساء الدول أهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودورها الأساسي في تنمية القارة وتكاملها الاقتصادي.

كما أتاح المنتدى أيضًا فرصة لمناقشة التحول الرقمي وتوظيف الشباب والتصنيع، وأدى إلى توقيع اتفاقيات رئيسية بقيمة 200 مليون دولار تغطي قطاعات أساسية مثل الذكاء الاصطناعي، والاتصال، والطاقة والعقارات.■

منتدى حلال المغرب 2025

في *19* يونيو *2025*، نظم المعهد المغربي للمواصفات *(IMANOR)*، تحت رعاية وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وبالتعاون مع شركائه المؤسساتيين والمهنيين، الدورة السابعة لمنتدى حلال المغرب *(FOHAM)* تحت شعار: "المنظومة الوطنية للحلال: رافعة للنمو والتكامل الدولي".

يهدف هذا المنتدى الرفيع المستوى، الذي جمع أكثر من 150 مشاركًا من المغرب والخارج، إلى أن يكون منصة للتبادل والنقاش وتعزيز إنجازات المغرب وتأكيد ريادته الإقليمية في مجال إصدار شهادات الحلال. وتم تنظيمه على شكل مؤتمرات وحلقة نقاش، ركزت على التوالي على السوق العالمية للحلال ومعايير الولوج إلى هذه السوق، وكذلك على أهمية هيكلة منظومة وطنية للحلال، كرافعة لتطوير الصادرات المغربية إلى أسواق الحلال الدولية وإدماج سلاسل القيمة العالمية للحلال.

وبهذه المناسبة، كان تعزيز المنظومة الوطنية للحلال إلى جانب إمكانات المغرب في مجال إنتاج الحلال في قلب المناقشات لتوحيد مواقف مختلف الفاعلين حول أهداف مشتركة، وتعزيز إنجازات المغرب في هذا المجال، وتمكين المقاولات المغربية من التموقع بشكل أفضل في سوق الحلال العالمي، الذي يوفر المزيد والمزيد من الفرص في هذا المجال.

في افتتاح المنتدى، أكد المركز على الدور الرئيسي لقطاع الحلال في العالم، وبشكل

خاص في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وحث الدول والمؤسسات الحاضرة، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، على مضاعفة جهود الاستثمار والتعاون لتطوير قطاع الحلال.

خلال افتتاح المنتدى، جدّد المركز التأكيد على الدور المحوري لقطاع الحلال على المستوى العالمي، ولا سيّما ضمن دول منظمة التعاون الإسلامي، ودعا الدول والمؤسسات الحاضرة—من بينها بنك التنمية الإسلامي، والبنك العربي الأفريقي للتنمية، ومعهد التوحيد والمقاييس للدول الإسلامية—إلى تكثيف جهود الاستثمار والتعاون للاستفادة من الفرص الكبيرة التي يتيحها هذا القطاع ذي الإمكانيات العالية.

كما تضمن هذا اللقاء الرفيع المستوى عروضًا وتجارب من مؤسسات دولية عاملة في مجال الحلال، إلى جانب مشاركة القطاع الخاص المغربي، الذي عرض التحديات التي يواجهها في ممارسة نشاطه والحصول على شهادات منتجاته. ■

تحالفات استراتيجية تعزز ازدهار السياحة المصرية على طول ساحل البحر المتوسط

يعد قطاع السياحة في مصر مصدراً حيوياً للدخل. يُعدّ ساحل البحر الأبيض المتوسط، الممتد من الإسكندرية إلى مرسى مطروح، أحد أكثر المناطق جذباً للتنمية السياحية في مصر. وتتميز المنطقة بشواطئها البكر ومياهها الصافية وأهميتها التاريخية والثقافية الغنية، مما يجعلها موقعاً مثالياً للاستثمار في السياحة الفاخرة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد السائحين الوافدين إلى مصر في الفترة من يناير إلى مايو 2025 بنسبة 26% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مصحوباً بزيادة كبيرة في إنفاق السائحين وفقاً لوزير السياحة والآثار المصري. وفي هذا الصدد، تحتفل قطر ومصر بمحطة مهمة في العلاقات بين البلدين بتوقيع مشروع سياحي بقيمة 3.5 مليار دولار، مما يعطي زخماً جديداً لاستراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، لا سيما على الصعيد الاقتصادي. وبموجب شروط الاتفاقية، ستقدم قطر لمصر مليار دولار أمريكي فور توقيع الاتفاقية، على أن يتم تسليم المبلغ المتبقي على مدار الاثني عشر شهراً القادمة.

ومن شأن هذا الدعم المالي أن يساعد مصر على إطلاق خططها التنموية، لا سيما في قطاعي السياحة والعقارات، اللذين يعتبران من القطاعات الحيوية للنمو الاقتصادي في البلاد على المدى الطويل. وبموجب شروط الاتفاقية المقترحة، ستقدم قطر لمصر مليار دولار أمريكي فور توقيع الاتفاقية، على أن يتم صرف الرصيد المتبقي على مدار الاثني عشر شهراً القادمة. ومن المتوقع أن يساعد هذا الدعم المالي مصر على إطلاق خططها التنموية، لا سيما في قطاعي السياحة والعقارات، اللذين يُنظر إليهما على أنهما مفتاح النمو الاقتصادي طويل الأجل في البلاد. وتأتي هذه المناقشات الاستثمارية في أعقاب صفقة بقيمة 35 مليار دولار أمريكي مع دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تساهم أيضاً بشكل كبير في انتعاش الاقتصاد المصري. يركز الاستثمار الإماراتي بشكل أساسي على تطوير ساحل البحر المتوسط في مصر، وخاصة في منطقة رأس الحكمة. لقد أصبح ساحل البحر الأبيض المتوسط نقطة استقطاب حقيقية للسياحة الفاخرة والتطوير العقاري، وتستفيد مصر من هذا الزخم من خلال عدد من الشراكات رفيعة المستوى. وتعد الصفقة التاريخية التي تم الإعلان عنها مؤخراً بقيمة 3.5 مليار دولار مع قطر (قبل استثمار الإمارات العربية المتحدة بمليارات الدولارات بقيمة 35 مليار دولار) مؤشراً على تنامي الثقة الدولية في رؤية مصر الاقتصادية طويلة الأجل وتوجهها. ومع تجاوز أرقام السياحة للتوقعات وتطور خطط تطوير البنية التحتية، فإن مصر لا ترسخ مكانتها كوجهة رائدة فحسب، بل أيضاً كبوابة للاستثمار.

المصدر: Travel and tour world; Egypt Today

باكستان تراهن على الاقتصاد الأزرق لتصبح قوة بحرية إقليمية

في حفل إطلاق معرض ومؤتمر باكستان البحري الدولي الثاني (2025 - PIMEC)، أوضح رئيس الوزراء الباكستاني رؤيته لتحويل باكستان إلى قوة بحرية إقليمية، معلناً أن" الاقتصاد الأزرق "هو" الحدود الاقتصادية الجديدة لباكستان". ومع وجود أكثر من 1000 كيلومتر من الخط الساحلي وموقعها على مفترق الطرق البحرية الحيوية، فإن باكستان لديها كل الفرص للاستفادة من هذا الاقتصاد الأزرق. كما تجلب التجارة الساحلية بالفعل ما يقرب من 7 مليارات دولار سنوياً، وسيتم تنفيذ خطة طويلة الأجل لتحويل هذا القطاع إلى قوة اقتصادية بقيمة 100 مليار دولار بحلول عام 2047. وكما قال وزير الشؤون البحرية، محمد جنيد أنور شودري، فإن المحيطات ليست مجرد مساحات مائية، بل هي شرايين حياة اقتصادية. يجب أن تضع باكستان نفسها كمركز بحري إقليمي. وسيتم استغلالها بشكل متزايد في السياحة والطاقة المتجددة وتربية الأحياء المائية واستخراج الموارد القيمة مثل الهيدروكربونات والمعادن. وفي هذا الصدد، اتفقت باكستان وأوزبكستان في 19 يونيو على تشكيل مجموعة عمل مشتركة لتعميق التعاون البحري، مع التركيز على إنشاء بنية تجارية متينة عبر المنطقة تربط آسيا الوسطى ببحر العرب. وقد تم تقديم اقتراح تاريخي لتطوير ممر تجاري يربط الموانئ الجافة في كازاخستان وأوزبكستان بالموانئ البحرية في باكستان عبر شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية. ومن شأن هذه المبادرة، التي يمكن أن تفتح الباب أمام تجارة تزيد قيمتها على 20 مليار دولار، أن تكون بمثابة شريان استراتيجي للاقتصادات غير الساحلية في آسيا الوسطى، مما يسرّع نمو الاقتصاد الباكستاني.

ومن شأن هذه المبادرة، التي يمكن أن تفتح المجال لتجارة تزيد قيمتها عن 20 مليار دولار، أن تكون بمثابة شريان استراتيجي للاقتصادات غير الساحلية في آسيا الوسطى، مما يسرّع من وصولها إلى المجال البحري. كما سيتم إطلاق مشاريع مشتركة في قطاع المأكولات البحرية، لا سيما في مجال إنتاج الأسماك، وكذلك تخصيص محطة خارج الميناء مخصصة لعمليات أوزبكستان التجارية في باكستان.

تمهد البلاد الطريق أمام تكامل اقتصادي أكبر ومستقبل بحري مستدام من خلال الاستثمار في صناعات المحيطات وتشكيل تحالفات إقليمية جريئة، لا سيما مع آسيا الوسطى. ومن المحتمل أن يكون الانتعاش الاقتصادي في باكستان مدفوعاً بالاقتصاد الأزرق. ■

المصدر: The Express Tribune, Islamabad Post

كوريا الجنوبية والمغرب يسعيان إلى إطلاق مبكر لمفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية

في 8 أبريل 2025، ناقش كبار المسؤولين التجاريين من كوريا الجنوبية والمغرب سبل إطلاق مفاوضات بشأن اتفاقية شراكة اقتصادية ثنائية في المستقبل القريب، كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين، وفقًا لوزارة التجارة والصناعة والطاقة في كوريا الجنوبية. وقد اتفق البلدان على الترويج لاتفاقية EPA في القمة الكورية الأفريقية العام الماضي لتعزيز التعاون بينهما في سلاسل التوريد والصناعة الرقمية ومجموعة واسعة من القضايا التجارية الأخرى. وقبل التوقيع على اتفاقية EPA، يمكن للبلدين أيضًا إنشاء إطار عمل لتشجيع التجارة والاستثمار لتعزيز التعاون بسرعة

المصدر: Yonhap

نيجيريا توقع على تعريفات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

في 15 أبريل 2025، نشرت نيجيريا جدولها المؤقت لامتيازات التعريفة الجمركية (PSTC) في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مما يمثل علامة فارقة مهمة في التزام البلاد بالتكامل الإقليمي وتيسير التجارة في أفريقيا. يعزز هذا الإجراء الشفافية التنظيمية ويوفر للشركات مبادئ توجيهية واضحة بشأن امتيازات رسوم الاستيراد. ويشير هذا الإعلان إلى أن نيجيريا مستعدة لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالكامل.

المصدر: The Nation

دخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة والأردن (CEPA) حيز النفاذ

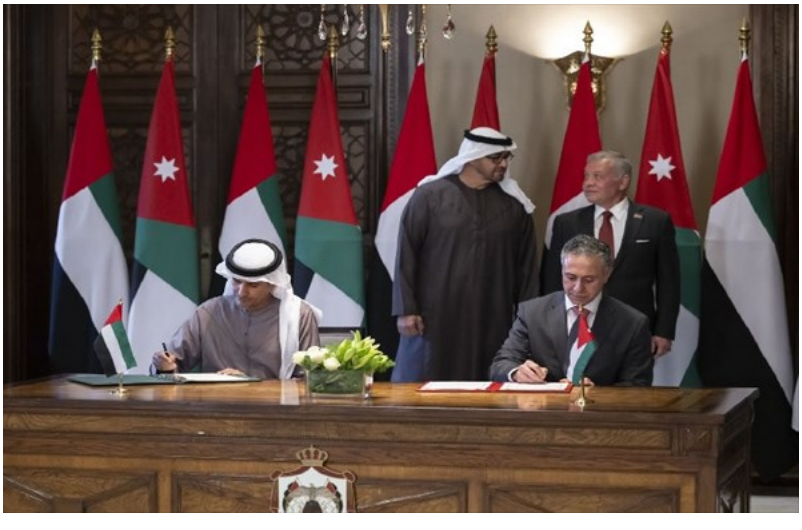

دخلت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة والأردن حيز التنفيذ في 14 مايو 2025. ومن المتوقع أن تعزز الاتفاقية التجارة الثنائية بين البلدين إلى أكثر من 8 مليارات دولار بحلول عام 2032. وتأتي اتفاقية CEPA مع الأردن في أعقاب توقيع اتفاقيات بين البلدين لمشروع استثماري للسكك الحديدية بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي لربط ميناء العقبة بمنطقتي الشيدية وغور الصافي التعدينيتين.

المصدر: The National

OIC INVESTMENT FORUM IN AFRICA

DEC 02 - 04
2025

BAMAKO,
Republic of Mali

Save the Date

جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة

أيام الاستثمار للمركز الإسلامي لتنمية التجارة بموروني
26 29- أغسطس 2025 • موروني، جزر القمر

ورشة عمل تدريبية حول النقل البري الدولي (TIR / eTIR) واتفاقيات عقد النقل الدولي للبضائع عن طريق البر (/ CMR eCMR) للدول الأعضاء الأفريقية في منظمة التعاون الإسلامي
16-17 سبتمبر 2025 • الدار البيضاء، المغرب

المنتدى التشاوري الخامس للمنظمات التعاون الإقليمي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي
2-3 أكتوبر 2025 • اسطنبول، تركيا

ورشة عمل حول دور البيانات الائتمانية في دعم القرارات التجارية والاستثمارية
20-22 أكتوبر 2025 • الدار البيضاء، المغرب

معرض السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي / معرض السياحة في أفريقيا
23-25 أكتوبر 2025 • كمبالا، أوغندا

الدورة الثانية والأربعون لمجلس التعاون الاقتصادي والإسلامي
01-04 نوفمبر 2025 • اسطنبول، تركيا

الحلال وقمة الحلال العالمية
26-29 نوفمبر 2025 • اسطنبول، تركيا

منتدى الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا
4- ديسمبر 2025 • باماكو، مالي

الاجتماع التنسيقي السنوي التاسع لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (ACMOI)
10-11 ديسمبر 2025 • جدة، المملكة العربية السعودية

أيام الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في نجامينا
16-17 ديسمبر 2025 • نجامينا، تشاد

منظمة التعاون الإسلامي

OIC-OCI

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعاً وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعما للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.

ومن أهم أجهزة المنظمة، القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة. وتضم المنظمة ثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة بالإضافة إلى لجنة القدس. وهناك أيضا مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضا دورا حيويا وتكميليا من خلال العمل في شتى المجالات.

www.oic-oci.org